

الاجر وميثاقه

تأليف

أبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي

الشهيري بن أجر وم

(المتوفى سنة ٧٢٣هـ)

تحقيق

حاييف التبهتان

تقديم

د. محمد حسيان الطيآن

رئيس مقررات اللغة العربية في الجامعة العربية لفرصة - الكويت

عضو مراسل مجمع اللغة العربية بدمشق .

دار الظاهرية للنشر والتوزيع

الاجين وميتنا

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م



الكويت - الجهراء - المنطقة الصناعية - النقل العام - قسيمة ١٥ - مكتب ٦

ص.ب: ١٨٨٨٠ - الفروانية - رمز بريدي: ٨/٠٠٩

تليفاكس: ٢٤٥٨٢٠٠٧ (+٩٦٥) نقال: ٩٩٦٢٧٣٣٣ (+٩٦٥)

٥٥٩٢٢١٠٢٨ (+٩٦٦)

E.Mail : Adahriah@yahoo.com

الاجر وميتها

تأليف

أبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي

الشهيري ابن جرّوم

(المتوفى سنة ٥٧٢٣ هـ)

تحقيق

حاييف التبهان

تقديم

د. محمد حسيان الطيّان

رئيس مقررات اللغة العربية في الجامعة العربية لفتحمة - الكويت

عضو مراسل مجمع اللغة العربية بدمشق

دار الطهر للكتاب والنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير بقلم

د. مُحَمَّدٌ حَسْبَانُ الطَّيَّانُ

الحمد لله ولي الحمد ، والصلاة والسلام على حامل لواء الحمد ،
سيدنا محمد - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وعلى آله وصحبه ، ومن اتبعهم
بإحسان .

وبعد فمن فضل الله على هذه الأمة - وفضله عظيم لا يحد، ونعمه
كثيرة لا تحصى - أنك واجد في تراثها كل ما تصبو إليه نفس المتعلم من
فنون وعلوم، ومستويات في التعليم، فالمبتدئ يجد بغيته، والمتعلم يجد
طَلِبَتَهُ، والمتخصص يجد ضالته .

وقد حظي علم النحو بقسط وافر من هذا الثراء والتنوع والتعدد في
المضمون والمستوى التعليمي، فأنت تجد إلى جانب «أصول» ابن السراج
«الموجز»، وإلى جانب «تذكرة» أبي علي «وتكملته» «الإيضاح»، وإلى
جانب «خصائص» ابن جني و«سر صناعة الإعراب» «اللمع» و«الملوكي»
في التصريف، وإلى جانب «مفصل» الزمخشري «الأنموذج» .

وهكذا فقد كان من هم كل واحد من هؤلاء الأعلام أن يصنف كتابا
لِلنَّاشِئَةِ، يشتمل على مبادئ النحو، بأيسر عبارة، وأقرب سبيل .

جاء في ترجمة أبي علي الفارسي: «قالوا: ولما صنف أبو علي كتاب الإيضاح وحمله إلى عضد الدولة، استقصره عضد الدولة، وقال له: ما زدت علي ما أعرف شيئاً، وإنما يصلح هذا للصبيان، فمضى أبو علي وصنف التكملة، وحملها إليه، فلما وقف عليها عضد الدولة قال: غضب الشيخ وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو»^(١).

ومن هذه المختصرات الموجزات النافعات متن الأجرومية، وهو خلاصة موجزة في قواعد النحو، صغيرة الحجم، عظيمة القدر، بالغة الأثر، فكم قرأها أناس، وكم أفاد منها طلبة، وكم تأسس بها علماء، وكم ذاع صيتها وانتشر ذكرها عبر الزمان والمكان.

يقول عنها العلامة الدكتور محمود الطناحي: «وهذا متن الأجرومية، لا يطاوله متن آخر، ضبط لقواعد اللغة، وحصر لمسائله، ويسرا في صياغته، ولا يزال موضع التلقي والقبول إلى يوم الناس هذا»^(٢).

وبقدر ما كتب لهذا المتن من القبول والذيع والانتشار، كان الاهتمام بنسخه وطبعه وشرحه والعناية به، حتى لا تكاد مكتبة خاصة أو عامة للمخطوطات أو للمطبوعات تخلو من نسخة منه.

وما هذه الطبعة التي نقدم لها إلا واحدة من مئات الطبعات التي نشرت لهذا

(١) معجم الأدباء لياقوت الحموي (٢/٨١٣).

(٢) مقالات العلامة محمود الطناحي (١/٩٦).

المتن، على أنها - والإنصاف شريعة - تمتاز بأمور لا بد من التنويه بها :
أولها : هذا العمل المتقن الذي نهض به محققها الأستاذ الباحث حايك
النبهان، بدءاً من جمعه لنسخها المخطوطة والمطبوعة وكذلك شروحها،
وانتهاء بمعارضتها وتدوين فوارق النسخ في هامشها، ومروراً بالتعريف بها
وبمؤلفها في مقدمة بلغت الغاية إتقاناً وتجويداً وإحساناً .

وثانيها : ضبط كامل لكلماتها، لم يدع حرفاً منها غفلاً، وهو عمل
جليل ينبغي أن يذكر فيشكر، بل ينبغي أن يؤتسى به ويقتفى أثره في كل
عمل يخرج للناس في مجال تعليم العربية خصوصاً، وفي كل ما يكتب
للناشئة عموماً؛ لأن الحركات قوام العربية، وسر عظيم من أسرارها، وما
فسدت سلائق الناس وفشا اللحن في ألسنتهم إلا من إهمال الضبط أو
الإخلال به .

وثالثها : هذا اللبوس الجميل الذي ظهرت به تختال تيّهاً، وحق لمثلها
أن تزهو وتختال .

وما أدري لماذا أغفل الأستاذ المحقق الحديث عن تفاصيل عمله
المجود هذا، فلم يفرد به عنوان على عادة المحققين في شرح منهجهم في
التحقيق، وتفصيل الكلام على عملهم في النص المحقق، أهو تواضع
العلماء أم أصول الصنعة؟ تلك التي عبر عنها الأديب الكبير يحيى حقي
خير تعبير حين قال : «عليك إذا عزفت على العود ألا تسمع الناس خبطة
الريشة، وإذا كتبت ألا تسمع القارئ صرير القلم» .

والحق أني كنت أود أن أقرأ شيئاً عن منهجه في التحقيق، كما كنت أود
ألا تخلو هوامش النص من بعض الإيضاحات والتنبيهات التي تفيد القارئ
المبتدئ في دنيا النحو.

أسأل الله العظيم أن يجزيه خير الجزاء على ما بذل من جهد، وأن ينفع
بهذه الطبعة من الأجرومية أكثر مما نفع بسابقاتها، وأن يتولانا بعنايته،
ويؤيدنا بنصره لرفع راية العربية، إنه خير مسؤول ونعم المجيب.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

د. محمد حسان الطيّان

الكويت: فجر السبت ١١ رجب ١٤٣٠م

٤ تموز ٢٠٠٩م

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه، ومن اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فهذه المقدمة الأجرومية في علم العربية، شرفت أن أكون أحد من اشتغلوا بها، فقامت بتحقيقها على عشر نسخ خطية، واثنى عشر شرحا، وكتاب إعراب لألفاظها، وكتاب إعراب لأمثلتها، ومطبوعتين، كما سيأتي بيان ذلك كله.

وقدمت لها بمقدمة تناولت تعريفا موجزا بها، وبمؤلفها، ووصف النسخ المستعملة في التحقيق.

والهدف من هذا العمل إخراج طبعة متقنة من هذا المتن المفيد، تتضمن أبرز الاختلافات بين نسخها المتعددة، لذا كانت كل التعليقات في الحواشي بما فيها الفوائد المنثورة متعلقة بتحقيق هذا الهدف فحسب.

وأؤكد افتقاري إلى نصح وتوجيهات السادة المختصين، وطلبة العلم النابهين، لتدارك أي ملاحظات شابت هذا العمل، وتعديلها في طبعات لاحقة إن شاء الله تعالى.

وأرجو من الله - عز وجل - أن تكون هذه الطبعة خير عون لمن أراد أن
يحفظها أو يدرسها أو يشرحها، سائلا المولى - عز وجل - أن يغفر
لمؤلفها، وأن يرفع درجته.

حَايِفَةُ النَّبِيِّ

hayef74@yahoo.com



أولاً : ترجمة الإمام ابن آجروم

اسمه وكنيته ونسبه ونسبته :

هو الأستاذ العلامة المقري النحوي أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، الشهير بابن آجروم.

هكذا ذكرت أكثر المصادر اسمه بمحمدين، وجاء عند بعض شراح مقدمته كالمكودي^(١) والإبياري^(٢) والرشيدي^(٣) وغيرهم: محمد بن داود^(٤)، وأما اللاذقي فقد ذكر أن اسمه: محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن داود^(٥)، بأربعة محمدين.

والصنهاجي: قيل نسبة للبلدة المشهورة، وقيل نسبة لقبيلة مغربية.

قال الإبياري: «الصنهاجي - بفتح الصاد المهملة، وكسرهما - نسبة إلى صنهاجة، بلدة مشهورة»^(٦).

(١) شرح المكودي على الآجرومية (ص٢).

(٢) شرح الآجرومية لفائد بن مبارك الإبياري (ق٢أ).

(٣) الأقوال المرضية على متن الآجرومية لحسين الرشيدي الشافعي (ق٤ب).

(٤) صرح بعض من سماه بهذا الاسم كالإبياري والرشيدي أن داود اسم أبيه.

(٥) حاشية على متن الآجرومية لمحمد خضر بن عابدين اللاذقي (ق١ب).

(٦) شرح الآجرومية للإبياري (ق٢أ).

وقال البيجوري: «نسبة إلى صنهاجة، وهي قبيلة بالمغرب»^(١).
والصواب ما ذكره البيجوري؛ فإن ابن آجروم من أهل فاس مولدا
وإقامة ووفاة.

والصنهاجي - نسبة للقبيلة - قال القلقشندي: بفتح الصاد، وقال
السيوطي: بالكسر، وقال ابن دريد: بضم الصاد، ولا يجوز غيره^(٢).
وآجروم: قال السيوطي: «بفتح الهمزة الممدودة، وضم الجيم والراء
المشددة»^(٣).

وقال ابن الحاج: «وجد بخط المصنف أجروم بهمزة غير ممدودة»^(٤).
ونقل السيوطي عن ابن مكتوم في تذكرته أنه يعرف بأكروم^(٥).
وقال الرشدي: «ثم جيم بربرية بين الجيم والقاف، وبعضهم يقول
بالقاف، وبعضهم بالجيم وبها كان يكتب بخطه»^(٦).
ونص أكثر من ترجم له أنها كلمة تعني بلغة البربر: الفقير الصوفي،

(١) فتح رب البرية على الدرة البهية للبيجوري (ص٦).
(٢) صبح الأعشى للقلقشندي (٣٦٢/١) ولب الباب في تحرير الأنساب للسيوطي
(ص١٦٣)، ووفيات الأعيان لابن خلكان (٢٦٦/١).
(٣) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (٢٣٨/١).
(٤) العقد الجوهري من فتح الحي القيوم في حل شرح الأزهري على مقدمة ابن آجروم
للعامة ابن حمدون السلمي المعروف بابن الحاج (ص١٢).
(٥) بغية الوعاة (٢٣٨/١).
(٦) الأقوال المرضية على متن الأجرومية (ق٤ب).

وزاد الرشيدى فقال: «ومعناه بلسان البربرية: الفقير أو الشيخ أو الفقيه الصوفي»^(١).

مولده:

ولد سنة اثنتين وسبعين وستمائة، بمدينة فاس ببلاد المغرب. قال ابن الحاج: «في السنة التي توفي فيها ابن مالك»^(٢).

شيوخه وتلاميذه:

لا شك أن حافظا كبيرا كابن آجروم قد درس على كبار أهل عصره، كما هي عادة العلماء في كل عصر، وقد ذكر ابن الحاج أنه تتلمذ على عدد من المشايخ، ولم يذكر منهم سوى الإمام العلامة أبي حيان. وأما تلاميذه فما من شك أنه قد تلقى العلم على يديه عدد كبير من الطلبة، لا سيما من أهل فاس، إضافة إلى الطلبة الذين يرتحلون إليها، ومن هؤلاء:

(١) ابنه أبو محمد عبد الله بن محمد.

(٢) محمد بن علي بن عمر الغساني النحوي^(٣).

(١) الإحالة السابقة.

(٢) العقد الجوهري لابن الحاج (ص ١٢).

(٣) ذكره السيوطي، وقال إنه رأى في ترجمته من تاريخ غرناطة أنه قرأ عليه بفاس ووصف ابن آجروم بالأستاذ. بغية الوعاة للسيوطي (١/٢٣٨).

٣) القاضي أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الحضرمي^(١).

مكانته وثناء العلماء عليه:

- عرف العلماء قدر ابن آجروم، وأثنوا عليه بما هو أهله، ومن ذلك:
- ١) قال تاج الدين ابن مكتوم القيسي الحنفي: «نحوي مقرئ، وله معلومات من فرائض وحساب وأدب بارع»^(٢).
- ٢) قال أبو زيد عبد الرحمن المكودي: «الشيخ الفقيه الأستاذ المقرئ المحقق المجود فريد دهره ونخبة أهل عصره أبي عبد الله محمد بن داود الصنهاجي»^(٣).
- ٣) وقال الإمام السيوطي: وصفه شراح مقدمته كالمكودي والراعي وغيرهما بالإمامة في النحو، والبركة والصلاح، ويشهد بصلاحه عموم نفع المبتدئين بمقدمته^(٤).
- ٤) وقال عنه الخطيب الشربيني: «الشيخ العالم العلامة، الإمام الفهامة»^(٥).

مصنفاته:

- اشتغل العلامة ابن آجروم بالعلم تدريسا وتأليفا، قال ابن مكتوم: وله
-
- (١) ذكره الكفيري حين ساق إسناده الذي يروي به الآجرومية عن مؤلفها. شرح الكفيري (ق ١ ب).
- (٢) بغية الوعاة (١/٢٣٨).
- (٣) شرح الآجرومية للمكودي (ص ٢).
- (٤) بغية الوعاة (١/٢٣٨).
- (٥) نور السجية في حل ألفاظ الآجرومية (ص ٥١).

مصنفات وأراجيز في القراءات وغيرها، وهو مقيم بفاس يفيد أهلها من معلوماته المذكورة، والغالب عليه معرفة النحو والقراءات^(١).

ومن مصنفاته:

(١) المقدمة الآجرومية في علم العربية.

(٢) فرائد المعاني في شرح حرز الأمانى، وهو شرح على الشاطبية^(٢).

(٣) البارع في قراءة نافع. نظم.

(٤) الاستدراك على هداية المرتاب. نظم.

وفاته:

توفي - رحمه الله - يوم الإثنين بعد الزوال، لعشر بقين من صفر، سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة، وله إحدى وخمسون سنة، ودفن بمدينة فاس ببلاد المغرب^(٣).

(١) بغية الوعاة (٢٣٩/١).

(٢) حقق هذا الكتاب، والنظمين المذكورين بعده، الدكتور عبد الرحيم بن عبد السلام نبولسي.

(٣) من مراجع ترجمته: شروح مقدمته والحواشي عليها، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (٢٣٨/١-٢٣٩)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (١١٢/٨)، كشف الظنون لحاجي خليفة (١٧٩٦-١٧٩٨)، هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (١٤٥/٢)، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٤١٣/٧)، الأعلام للزركلي (٣٣/٧)، معجم المطبوعات العربية لإلياس سركيس (٢٥/١-٢٦)، معجم المؤلفين (٢١٥/١١).

ثانياً: التعريف بالمقدمة الآجرومية

اسمها:

لا يعرف إن كان ابن آجروم قد وضع اسماً لمقدمته أم لا، ومهما يكن من أمر فإنها قد اشتهرت بالنسبة إلى صاحبها فيقال: الآجرومية، وتارة: الجرومية، بحذف الألف، وتارة يضاف إليها كلمة المقدمة، فتصير: المقدمة الآجرومية، أو: المقدمة الجرومية.

وبهذا يتبين خطأ قول صاحب مجلة المقتطف، حيث ذكر أن كلمة آجرومية هي نفس كلمة اغراما اليونانية، أو غراماريا اللاتينية (أو GRAMMER الإنجليزية) وتعني قواعد اللغة، وزعم أنه لا ذكر لآجروم في ترجمة المؤلف^(١).

مكانة المقدمة وبعض ثناء العلماء عليها:

للمقدمة الآجرومية مكانة كبيرة، وقد حصل لها من النفع والشيوع، ما لم يحصل لكتاب نحوي آخر، ولعل أحد أسباب ذلك عائد إلى مكانة مؤلفها وإخلاصه.

(١) مجلة المقتطف شهر مارس سنة ١٩١١ (ص ٢٣٨)، نقلاً عن يوسف إلياس سركيس في معجم المطبوعات العربية والمعربة (٢٥/١ حاشية ١).

وقد ذكر الراعي النميري أن ابن آجروم ألف مقدمته تجاه الكعبة الشريفة^(١).

ويقال: لما ألف هذا المتن كان في مجلس عال فطيرته الريح فقال: اللهم إن كان خالصا لوجهك فرده علي، فرده عليه معقبا^(٢).

وحكي أيضا أنه لما ألفه ألقاه في البحر، وقال: إن كان خالصا لله فلا يبيل، وكان الأمر كذلك^(٣).

وقد أكثر العلماء من الثناء على هذه المقدمة، ووصفها بما يليق بها، ومن ذلك:

(١) قال ابن يعلى: هي مقدمة مباركة من أجل ما ألف في علم النحو، وهي قريبة المرام سهلة للحفظ والتفهم، كثيرة النفع لمن هو مبتدئ مثلي، وضعها - رحمه الله - برسم ولده أبي محمد فانتفع بها، وانتفع بها كل من قرأها^(٤).

(٢) وذكر المكودي أن مقدمة ابن آجروم من أجل ما وضع في علم اللغة العربية من المقدمات المختصرة واللمع المتخيرة، ثم قال: «فهي مفتاح

(١) بغية الوعاة (١/٢٣٨).

(٢) حاشية الحفناوي على شرح الكفراوي على متن الآجرومية (ص ٤).

(٣) حاشية الحامدي على شرح الكفراوي على متن الآجرومية (ص ٤).

(٤) الدرر النحوية في شرح الآجرومية للشيخ الشريف ابن يعلى الحسني (ق ١٢).

علم اللسان ومصباح غيب البيان»^(١).

٣) وقال ابن الحاج: «يدلك على صلاحه أن الله جعل الإقبال على كتابه، فصار غالب الناس أول ما يقرأ بعد القرآن العظيم هذه المقدمة فيحصل له النفع في أقرب مدة»^(٢).

موضوعاتها ومباحثها:

تضمنت مقدمة ابن آجروم المواضيع والمباحث التالية:

(١) تعريف الكلام، وبيان أقسامه، وعلامة كل قسم.

(٢) باب الإعراب.

(٣) باب معرفة علامات الإعراب.

(٤) باب الأفعال.

(٥) باب مرفوعات الأسماء.

(٦) باب منصوبات الأسماء.

(٧) باب مخفوضات الأسماء.

وقد ذكر التوابع تفصيلاً في آخر باب مرفوعات الأسماء، وتكلم على المعرفة والنكرة في آخر باب النعت.

(١) شرح المكودي على الآجرومية للمكودي (ص٢).

(٢) العقد الجوهري (ص١٢).

منهج مؤلفها:

يمكن إيجاز منهج ابن آجروم في مقدمته على النحو الآتي:

- (١) يبدأ الموضوع بذكر التعريف غالبا.
- (٢) يهتم بالتقسيم، وذكر الأنواع.
- (٣) يحرص على التمثيل للمسائل والأقسام التي يذكرها.
- (٤) يذكر الراجح عنده دون أن يتقيد بأحد المذاهب النحوية، ودون نقل مباشر عن كتاب أو إمام معين.
- (٥) لم يقدم لكتابه بمقدمة يبين فيها مقصوده ومنهجه.
- (٦) خلت المقدمة من ذكر الشواهد الشعرية والتعليقات النحوية.
- (٧) يعرض لمباحث الباب بصورة موجزة.
- (٨) أغفل بعض المباحث والأبواب؛ طلبا للاختصار.

طبعتها:

- طبعت المقدمة الآجرومية طبعات كثيرة جدا، قال بروكلمان: «توجد مخطوطات منه في كل مكتبة، إلى جانب طبعات لا حصر لها»^(١) وسأشير إلى جانب يسير من الطبعات القديمة، ومن ذلك:
- (١) طَبَعَةُ رُومَا (١٥٩٣م)، وهي أولى طبعاته.

(١) تاريخ الأدب العربي (٧/٤١٤)

- ٢) طُبِعَتْ بتحقيق المستشرق الإيطالي أوبيشيني، مع ترجمة باللغة اللاتينية، في مطبعة مديشي (١٦٣١م).
- ٣) طبعة بولاق (١٢٣٩هـ - ١٨٢٣م).
- ٤) طبعت بتحقيق المستشرق براون، مع ترجمة باللغة الانجليزية، في مطبعة كامبردج (١٨٣٢م).
- ٥) طبعت بتحقيق المستشرق الفرنسي برينه، مع ترجمة باللغة الفرنسية، طبع في الجزائر (١٨٤٦م).
- ٦) طبعت في بودابست بالمجر، بتحقيق المستشرق المجري بيتراهاتالا (١٨٧٧م)
- ٧) طبعت في النمسا، بتحقيق المستشرق المجري كانيورسكي، مع شرح باللغة المجرية (١٨٨٢م)
- ٨) طبعت ضمن مجموع مهمات المتون، في المطبعة الخيرية (١٣١٠هـ)
- ٩) طبعت بعناية علي علاء الدين الألوسي، بالمطبعة العلية السلطانية، استانبول (١٣١٥هـ - ١٨٩٧م).
- ١٠) طبعت بتصحيح العلامة أحمد الأمين الشنقيطي، بمطبعة السعادة (١٣٢٤هـ)
- ١١) طبعت بعناية ديف دفرسام فريس، في سنغافورا (١٩٣٨م).

١٢) طبعت بتحقيق الأستاذ العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد
بمكتبة مصطفى البابي الحلبي القاهرة (١٣٧٠هـ - ١٩٥٠م).

وقد طبع الكتاب قديما أيضا في مكة المكرمة، والقدس، وبيروت،
وكسروان، ودمشق، والنجف، وفاس، وهولندا، وألمانيا، وفرنسا،
ومالطة، والهند^(١).

عناية العلماء بها:

اهتم العلماء بالمقدمة الآجرومية اهتماما كبيرا، فتنوعت أعمالهم عليها
مدرسة وحفظا ونسخا وتحقيقا وشرحا وإعرابا ونظما، وقد سبق في
المبحث السابق بيان بعض من حققها، وبعض من ترجمها للغات أخرى،
ومقصودي في هذا المبحث الإشارة إلى بعض جهود العلماء في شرح
وإعراب ونظم المقدمة الآجرومية^(٢).

أولا: الشروح:

شروح المقدمة الآجرومية كثيرة جدا تجاوزت المائة بكثير، وحسبي هنا

(١) لمعرفة مزيد من الطباعات انظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة لسركيس (١/٢٥-
٢٦)، والمعجم الشامل للتراث العربي المطبوع الجزء الأول بإعداد الدكتور محمد
عيسى صالحية (١/٤-٥)، وفهرست الكتب النحوية المطبوعة للدكتور عبد الهادي
الفضلي (ص ١٩-٢٠).

(٢) انظر للمزيد: كشف الظنون لحاجي خليفة (٢/١٧٥٦-١٧٥٨)، وجامع الشروح والحواشي
لعبد الله الحبشي (١/١٦-٥٧)، والدرر السنوية في دراسة المقدمة الآجرومية لماهر علوش.

أن أذكر الشروح التي اعتمدت عليها في تحقيق المتن وهي :

(١) الدرّة النحوية في شرح الجرومية، لمحمد بن أحمد بن يعلى الحسني، وقد تلقى المقدمة من ابن صاحب الآجرومية، ولعل شرحه أول شرح عليها.

(٢) شرح الآجرومية لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت٨٠٧).

(٣) شرح شهاب الدين أبي العباس أحمد بن علي البجائي (ت٨٣٧).

(٤) شرح أبي الحسن علي بن عبد الله بن علي السنهوري الأزهري الضرير المالكي (ت٨٨٩).

(٥) شرح الشيخ زين الدين خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري ويعرف أيضا بالوقاد (ت٩٠٥) وهو أشهر شروحيها.

(٦) نور السجدة في حل ألفاظ الآجرومية، لشمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت٩٧٧).

(٧) شرح شهاب الدين أبي العباس أحمد بن أحمد بن حمزة الرملي الأنصاري الشافعي^(١).

(٨) شرح فايد بن مبارك الإيباري (المتوفى بعد ١٠٦٣).

(١) هكذا ذكر محقق الكتاب الدكتور علي موسى الشمولي ويرى بعض الباحثين أن الكتاب لابنه شمس الدين محمد (ت١٠٠٤).

- ٩) الدرّة البهية على مقدمة الآجرومية، لمحمد بن عمر بن عبد القادر الكفيري الدمشقي الحنفي (١٠٤٣-١١٣٠).
- ١٠) شرح الشيخ حسن بن علي الكفراوي الشافعي (ت ١٢٠٢).
- ١١) الكلمات الجليلة في بيان المراد من الآجرومية، لأبي الحسين علي بن عبدالبر الونائي الشافعي (ت ١٢١٢).
- ١٢) حاشية الشيخ عبدالله العشماوي على متن الآجرومية.
- ثانياً: الكتب المؤلفة في إعراب ألفاظها^(١):
- ١) إعراب الآجرومية، للشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥).
- ٢) إعراب الآجرومية لنجم الدين محمد بن أحمد الغيطي (ت ٩٨٤).
- ٣) الفوائد السنوية في إعراب أمثلة الآجرومية، لنجم الدين محمد بن يحيى بن تقي الدين بن عبادة الحلبي الشافعي الفرضي النحوي (ت ١٠٩٠)، وسيأتي الحديث عنه.
- ٤) التحفة البهية في إعراب الآجرومية، لمحمد بن عمر بن قاسم المعروف بالبقري الشافعي (ت ١١١١ ، وقيل: كان حياً عام ١١٤٦).
- ٥) الأنوار المضوية في إعراب ألفاظ الآجرومية، للكفيري الدمشقي

(١) احتوت بعض الشروح على إعراب الآجرومية كاملاً، كشرح الكفيري، فإنه بعد أن ينتهي من شرح مسائل الباب يعقبه بفصل في إعراب ألفاظه، وكالكفراوي الذي مزج شرحه بالإعراب.

الحنفي (ت ١١٣٠)^(١).

(٦) إعراب الأجرومية لعبد المعطي البرلسي.

(٧) إعراب الأجرومية لمحمد بن يوسف قش (ت ١٢٣٢)

(٨) الجوهرة السنينة في إعراب الأجرومية، للشيخ يحيى بن محمد الحسيني العطار المؤذن (أتم تأليفها سنة ١٢٢٢).

(٩) الفوائد الزكية في إعراب الأجرومية، لأحمد بن محمد بن تميم التميمي الداري الخليلي الحنفي (المتوفى بعد سنة ١٢٣٩).

(١٠) البهجة البهية في إعراب الأجرومية، لسعد الدين عبد الباقي بن محمود بن عبد الله الألوسي البغدادي الحنفي (ت ١٢٩٦ أو ١٢٩٨).

(١١) الخريدة البهية في إعراب ألفاظ الأجرومية للشيخ عبد الله بن عثمان بن أحمد العجمي (المتوفى بعد ١٣٠٧هـ).

(١٢) الباكورة الجنية من قطاف إعراب الأجرومية للعلامة محمد الأمين ابن عبد الله الأثيوبي الهري.

ثالثا: المنظومات:

منظوماتها كثيرة، ومنها:

(١) اللعة المضية نظم المقدمة الأجرومية، لبرهان الدين إبراهيم بن

(١) هذا الكتاب كتاب آخر غير شرحه المذكور أولا، وسيأتي أيضا أن له نظما على المتن.

- إسماعيل المقدسي النابلسي الحنبلي (ت ٨٠٣).
- (٢) العلوية في نظم الآجرومية، لنور الدين السنهوري المالكي (ت ٨٩٩).
- (٣) الدرّة البرهانية في نظم الآجرومية، لبرهان الدين إبراهيم الكردي المقدسي الحنفي (ت ٩٦٠).
- (٤) الدرّة البهية في نظم الآجرومية، لشرف الدين يحيى بن موسى بن رمضان العمري الشافعي (توفي بعد ٩٨٨)، وهي أشهر منظوماتها.
- (٥) الحلة البهية نظم المقدمة الآجرومية، لأبي المكارم نجم الدين محمد بن محمد بن محمد الغزي العامري الدمشقي الشافعي (ت ١٠٦١).
- (٦) غرر النجوم في نظم ألفاظ ابن آجروم، لمحمد الكفيري (ت ١١٣٠).
- (٧) نظم شرف الدين عبدالله بن محمد الشافعي الشبراوي (ت ١١٧٢).
- (٨) الكواكب الجلية في نظم الآجرومية، لعبد السلام بن مجاهد النيراوي.
- (٩) جمال الآجرومية لرفاعة بك الطهطاوي (ت ١٢٩٠).
- (١٠) نظم علي بن نعمان الألوسي (ت ١٣٤٠).
- (١١) نظم الآجرومية لمحمد المختار بن محمد يحيى الولاتي (ت ١٣٥٢).
- (١٢) نظم الآجرومية لمحمد حبيب الله بن مايابي الجكني (ت ١٣٦٤).

ثالثاً: وصف النسخ المستخدمة في التحقيق

اعتمدت في تحقيق هذه المقدمة على عشر نسخ خطية، تفصيلها في الجداول والصور المرفقة .

وتم الاعتماد كذلك على اثني عشر شرحاً، ذكرت جميعها في مبحث شروح الآجرومية من المقدمة السابقة، وتفصيلها في الجداول والصور المرفقة .

وهذه الشروح على أقسام من حيث التعرض للمتن، فمنهم من مزج الشرح بالمتن، بحيث لا يتميز أحدهما عن الآخر، إلا بكتابة المتن بالحمرة والشرح بالسواد، أو بوضع المتن داخل قوسين والشرح خارجهما، ولا شك أنه ينبغي التعامل بحذر مع هذا القسم؛ فكتابة المتن بالحمرة أو وضعه بين قوسين، خاضع لتصرف النساخ أحياناً .

ومن الشراح من ذكر المتن كاملاً، وفصل بينه وبين الشرح بأن يقدم كلمة «قال» أو «قوله» قبل ذكر جزء من المتن، ثم يبدأ بالشرح، وهذا أنفع الأقسام لمن أراد تحقيق المتن، وممن اتخذ هذه الطريقة الشريف ابن يعلى الحسني، والسنهوري .

وثمة قسم ثالث كانت الفائدة منه أقل، وهو عدم ذكر المتن كاملاً، والاقتصار على ذكر طرف من المتن دال على بقيته، وهذا يتمثل في

شرحين اثنين: شرح العلامة البجائي حيث استفدت منه في موضعين فقط،
وحاشية العشماوي وكانت الاستفادة منه أكبر من سابقه.

ومن الكتب المستعملة في التحقيق أيضا إعراب الآجرومية للشيخ خالد
الأزهري، ولا تخفى مكانة مؤلفه، وقد اعتمدت على هذا الكتاب مع أن
شرحه معتمد في التحقيق أيضا؛ للأمن من أن تكون بعض الألفاظ قد
كتبت بالحمرة سهوا مع أن الصواب أنها من الشرح، ولوجود تغاير بين
نسخته التي اعتمد عليها في شرحه، وتلك التي اعتمد عليها في إعرابه.

ومن الكتب المعتمدة في التحقيق أيضا كتاب جاء في فهرسة جامعة
الملك سعود، وإدارة المخطوطات بوزارة الأوقاف بالكويت وغيرها من
المصادر، أنه لنجم الدين أبي المكارم محمد بن محمد بن محمد الغزي
العامري الدمشقي الشافعي المتوفى سنة (١٠٦١هـ) ولكنني أكاد أجزم أن
الكتاب الذي ينسب له ليس من تأليفه، بل هو كتاب آخر غير كتاب إعراب
أو شرح الآجرومية لنجم الدين الغزي.

ويدل على ذلك أمور:

أولا: لم يذكر اسم الغزي على أي من نسخ الكتاب المنسوب له، لا
في أول الكتاب ولا في آخره، ومنها نسختان خطيتان في جامعة الملك
سعود، ومصورتان عن نسختين محفوظتين في مكتبة الأسد في دمشق.

ثانيا: الكتاب المشار إليه ليس كتاب إعراب لألفاظ الآجرومية، بل
كتاب إعراب لأمثلتها، فإن لم توجد أمثلة في المسألة أتى بأمثلة من عنده

ويعربها، مع شرح يسير جدا.

ثالثا: جاء في إحدى مخطوطتي مكتبة الأسد في ورقة العنوان: كتاب شرح الأجرومية في علم العربية، تأليف الشيخ الإمام نجم الدين الفرضي الحلبي.

فإذا كانت المعطيات كتاباً موضوعه الأساسي إعراب أمثلة الأجرومية، لعالم فرضي حلبي لقبه نجم الدين، فالنتيجة أن الكتاب قيد الدراسة ليس إعراب الأجرومية لنجم الدين الغزي، بل كتاب: الفوائد السنوية في إعراب أمثلة الأجرومية لنجم الدين محمد بن يحيى بن تقي الدين بن عبادة بن هبة الله الدمشقي الحلبي الفرضي المتوفى سنة ١٠٩٠هـ^(١).

وعلى العموم، وخروجا من الخلاف وإن كان ضعيفا، فإنني قد أشرت للشارح بالنجم، وهو صالح للثنتين.

ومن المصادر التي اعتمدت عليها في تحقيق المتن نسختان مطبوعتان للأجرومية:

الأولى: طبعت بمطبعة السعادة سنة ١٣٢٤هـ، بتصحيح العلامة أحمد الأمين الشنقيطي، وإليها الإشارة بطبعة السعادة.

(١) ومما يؤيد ذلك ما جاء في فهرست المكتبة الأزهرية (فهرست علم النحو، ص ١٠٩): «إعراب الأجرومية، وهو للشيخ نجم الدين بن يحيى الفرضي الشافعي، على الأجرومية لابن آجروم، أوله: قول الأجرومي - رحمه الله - : الكلام هو اللفظ إلى آخره» اهـ. وهو عين ما تبندئ به نسخ جامعة الملك سعود ومكتبة الأسد.

الثانية: طبعة مكتبة مصطفى البابي الحلبي، طبعت ضمن مجموع
مهمات المتون سنة ١٣٦٩هـ، وإليها الإشارة بطبعة الحلبي.

وفيما يلي ثلاثة جداول:

الجدول الأول: في بيان ووصف نسخ متن الأجرومية المخطوطة
المعتمدة في التحقيق.

الجدول الثاني: في بيان ووصف شروح الأجرومية المخطوطة المعتمدة
في التحقيق.

الجدول الثالث: في بيان ووصف متن وشروح الأجرومية المطبوعة
المعتمدة في التحقيق.

ويلي ذلك صور مخطوطات متن وشروح الأجرومية المعتمدة في
التحقيق.



الرمز	عدد الأوراق	الناسخ	تاريخ النسخ	المصدر	ملاحظات
أ	٩		١٢٧٩	جامعة الملك سعود	خط نسخ واضح معتاد
خ	٥	أحمد بن علي	القرن الثاني عشر	خسرو بيك سراييفو	
ز	١٥		١٢٢٥	الأزهر	
س	١٥	سليم بن أحمد البيروتي	١٢٧٨	جامعة الملك سعود	خط نسخ حسن
ع	٢٠			الأزهر	
ك	١٧		١٢٣١	وزارة الأوقاف الكويتية	خط حسن وعليها حواشي
ل	٢٤			مكتبة الإسكندرية	
م	٢٤	محمد . . .	٩٧٥	جامعة الملك سعود	ناقصة الورقة الأولى
ن	٤	عبد العزيز عبدالله محمد	١٢٧٢	جامعة الملك سعود	نسخ معتاد
ي	١٢		القرن ١٢	جامعة الملك سعود	ضمن مجموع فيه ١١ رسالة

المؤلف	عدد الأوراق	تاريخ النسخ	المصدر	ملاحظات
ابن يعلى	٧٣	١٠٦٤	الأزهر	خط مغربي
السنهوري	٧٦		الأزهر	مقابلة على نسخة المؤلف
الأزهري (إعراب الأجرومية)	٢٧	١٠٧٥	الأزهر	خط نسخ متقن، المتن بالحمرة
البجائي	٣٤	٩٩٢	الأزهر	
الإيباري	١٣٦	١٢٩٢	جامعة الملك سعود	خط نسخ، المتن بالحمرة
نجم الدين الغزي أو الفرضي	٣٦		مكتبة الأسد بدمشق	
الكفيري	١٣٢	١١٥٣	جامعة الملك سعود	ناسخه: مصطفى الرشاش
الونائي	٧٦	١٢٦٨	الأزهر	ناسخه: يوسف محمد

ملاحظات	عدد الصفحات	سنة الطبع	دار النشر	اسم المحقق	المؤلف
	٢١	١٣٢٤هـ	السعادة	أحمد الأمين الشنقيطي	ابن آجروم
	٢٤	١٣٥٥هـ ١٩٣٦م	مصطفى البابي الحلبي	تصحیح أحمد سعد	ابن آجروم
	٢٤	١٣٥٥هـ ١٩٣٦م	مصطفى البابي الحلبي	تصحیح أحمد سعد	المكودي
المتن في أقواس	٤٨	١٢٩٠هـ	بولاق		خالد الأزهرى
حقق أيضا في جامعة الأزهر	٢٧٤	١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م	دار المنهاج	سيد شلتوت الشافعي	الخطيب الشربيني
المتن في أقواس	٣١٤		دار أمية بالرياض	د. على موسى الشوملي	الرملي
بها مشها حاشية الحفناوي	١٣٢	١٢٩١هـ	المطبعة العامرة	تصحیح إبراهيم عبد الغفار	الكفراوي
يذكر بعض المتن	٤٤	٢ ط ١٣١٥هـ	المطبعة العلمية		العشماوي



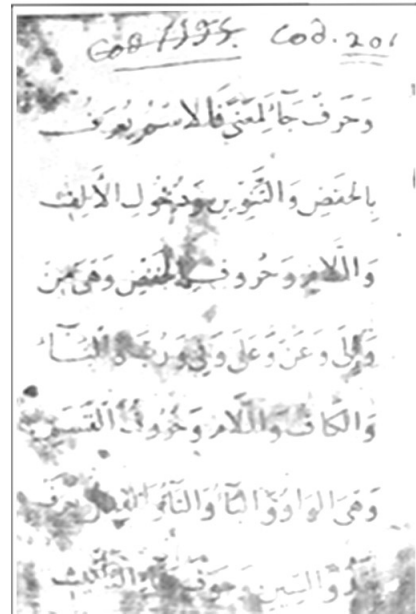
نسخة (ك)



نسخة (ع)



نسخة (م)



نسخة (ل)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 قَالَ الشَّيْخُ الْأَمَامُ الْعَالِمُ الْعَلَّامُ الْحَقِيقِيُّ
 الْأَسَاطِذُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ
 الصَّبْرِيُّ حَيْجِيُّ الشَّيْبَانِيُّ جَرُومٌ بِحَمْدِ اللَّهِ
 تَعَالَى وَتَفْعِيلِ بَرَكَةِ مَبْنِ الْكَلَامِ
 هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمَفِيدُ الْمَوْضِعُ
 وَأَقَامَهُ ثَلَاثَتَهُ اسْمٌ وَفِعْلٌ
 وَحَرْفٌ جَاءَ بِهِيَ فَلَا اسْمَ يَعْرِفُ بِالْحَقِيقِ
 وَالتَّوْبُونِ وَدُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ
 وَحُرُوفِ التَّجْفِيضِ وَحِيٍّ مِنْ وَهْلِ وَحِيٍّ
 وَعَلَى وَفِي وَرَبِّ وَالْبَاءِ وَالْكَافِ وَاللَّامِ
 وَحُرُوفِ الْقَسْرِ وَحِيٍّ لَوْ وَهْلِ وَالْبَاءِ
 وَالْفِعْلِ يَعْرِفُ بِقَدْرَاتِهِ وَيُؤَفِّقُ
 وَتَاءِ التَّائِيثِ التَّائِيثِ وَالْحَرْفِ
 مَا لَا يَبْصُرُ مَعَهُ دَلِيلَ الْأَسْمِ
 وَلَا دَلِيلَ

نسخة (ي)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 قَالَ الشَّيْخُ الْأَمَامُ الْعَالِمُ الْعَلَّامُ الْحَقِيقِيُّ
 الْأَسَاطِذُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ
 الصَّبْرِيُّ حَيْجِيُّ الشَّيْبَانِيُّ جَرُومٌ بِحَمْدِ اللَّهِ
 تَعَالَى وَتَفْعِيلِ بَرَكَةِ مَبْنِ الْكَلَامِ
 هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمَفِيدُ الْمَوْضِعُ
 وَأَقَامَهُ ثَلَاثَتَهُ اسْمٌ وَفِعْلٌ
 وَحَرْفٌ جَاءَ بِهِيَ فَلَا اسْمَ يَعْرِفُ بِالْحَقِيقِ
 وَالتَّوْبُونِ وَدُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ
 وَحُرُوفِ التَّجْفِيضِ وَحِيٍّ مِنْ وَهْلِ وَحِيٍّ
 وَعَلَى وَفِي وَرَبِّ وَالْبَاءِ وَالْكَافِ وَاللَّامِ
 وَحُرُوفِ الْقَسْرِ وَحِيٍّ لَوْ وَهْلِ وَالْبَاءِ
 وَالْفِعْلِ يَعْرِفُ بِقَدْرَاتِهِ وَيُؤَفِّقُ
 وَتَاءِ التَّائِيثِ التَّائِيثِ وَالْحَرْفِ
 مَا لَا يَبْصُرُ مَعَهُ دَلِيلَ الْأَسْمِ
 وَلَا دَلِيلَ

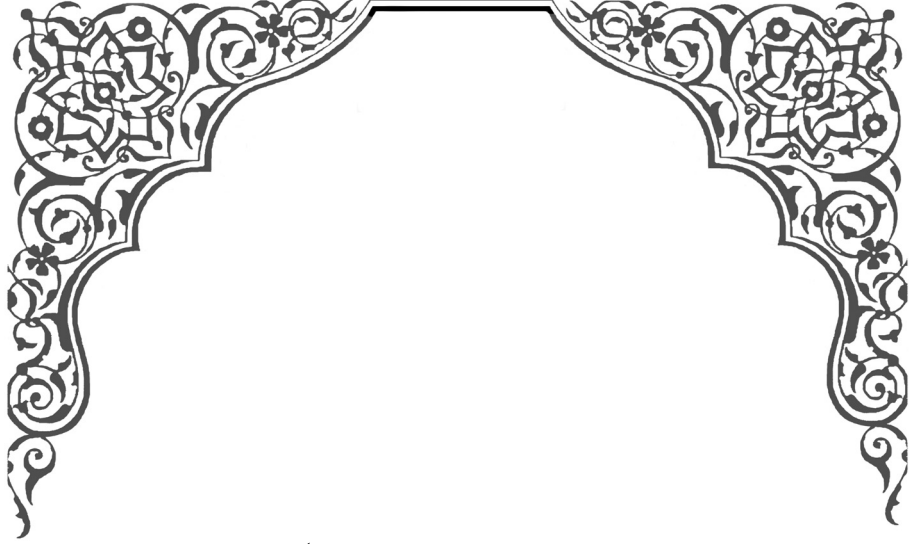
نسخة (ن)

مَجْمُوعٌ مِمَّا فِي الْمَتُونِ
 يشتمل
 على ستة وستين متنا
 في
 مختلف الفنون والعلوم
 الطبعة الرابعة
 ١٣٦٨ - ١٩٤٨ م
 شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

طبعة الحلبي

مَجْمُوعٌ مِمَّا فِي الْمَتُونِ
 هو الأجر في اللغة
 في قواعد علم العربية للإمام محمد بن جرير الطبري
 رحمه الله
 النحو فصاح من لسان الألسن
 والمسروء نكرمه إذا تم تأخر
 وإذا أردت من العلوم أجلاها
 فأجلها منها مقبم الألسن
 هو الطبعة الأولى
 اكتشاف عام ١٣٢٤ هـ
 على نفقة أصحاب المكتبة المطبعية بنوس
 (محمد الأمين التونسي) وشركائه
 أحمد ناجي الجلي ومحمد أمين الخانقي وأخيه (بمصر)
 بتصحيح .. الأستاذ العلامة الشيخ أحمد الأمين
 الشنيطي تريبل القاهرة حالا حفظه الله تعالى
 (طبع بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر)

طبعة السعادة



النَّصُّ الْمَحَقُّ
لِلْمُقَدِّمَةِ الْأَجْرُومِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١)

الكَلَامُ: هُوَ اللَّفْظُ الْمُرَكَّبُ الْمُفِيدُ بِالْوَضْعِ.

وَأَقْسَامُهُ ثَلَاثَةٌ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى.

فَالِاسْمُ يُعْرَفُ بِ: الْخَفْضِ، وَالتَّنْوِينِ، وَدُخُولِ (٢) الْأَلْفِ
وَاللَّامِ (٣)، وَحُرُوفِ الْخَفْضِ، وَهِيَ (٤): مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ،
وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ (٥)، وَالْبَاءِ، وَالْكَافِ، وَاللَّامِ، وَحُرُوفِ (٦)

(١) البسملة موجودة في بعض نسخ المتن دون بعض، وأما الحمدلة فقد قال الإيباري (ق ١ ب): «لم يأت المصنف بالحمدلة... وتوجد في بعض النسخ من كلام بعض الطلبة».

(٢) في «ك»: «وَبُدْحُولِ»، بزيادة حرف الباء.

(٣) في «أ» و«ك» و«ن» وعند السنهوري (ق ٢ ب): «... الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ» بزيادة: عليه.

(٤) «وهي» ساقطة من: «خ».

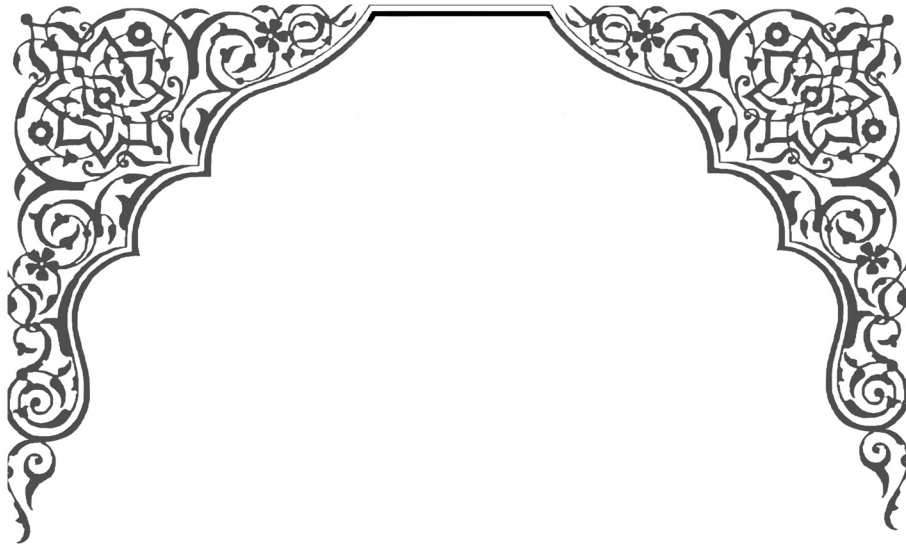
(٥) عند السنهوري (ق ٣ ب) زيادة بعد ورب: «وَحَتَّى، وَحَاشَا، وَخَلَا، وَعَدَا، وَمُنْدُ، وَمُنْدُ» وقال عن صنيع صاحب المتن بعد أن سرد باقي حروف الخفض المذكورة: «ذكر منها سبعة عشر حرفاً، وسكت عن ثلاث؛ لأن الجر بها قليل، وهي: لعل، ومتى، وكى». وأما ابن يعلى فقد زاد (ق ١٨ أ): «حَتَّى، وَحَاشَا، وَمُنْدُ، وَمُنْدُ»، دون ذكر خلا وعدا.

(٦) قال الرملي (ص ٦٦): «وحروف القسم بالرفع؛ عطفا على مِنْ فيفيد أنها من حروف الخفض، وبالجر عطفا على الألف واللام؛ أي: ودخول حروف القسم، أو على الخفض؛ أي: وتعرف بحروف القسم».

الْقَسَمِ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ^(١)، وَالتَّاءُ^(٢).
وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ بِ: قَدْ، وَالسَّيْنِ، وَسَوْفَ، وَتَاءِ التَّأْنِيثِ
السَّاكِنَةِ^(٣).
وَالْحَرْفُ: مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الْإِسْمِ، وَلَا دَلِيلُ الْفِعْلِ.



(١) الباء ليست في نسخة ابن يعلى (ق٨أ)، وسيكرر عنده إسقاط الباء من حروف القسم، في مبحث المخفوض بالحرف آخر الكتاب.
(٢) عند السنهوري (ق٤أ): «وَهِيَ الْوَاوُ وَالتَّاءُ وَالْبَاءُ»، بتقديم التاء على الباء.
(٣) «الساكنة» لا توجد في نسخة ابن يعلى (ق١٠ب) وأضافها في الشرح قائلاً: «واحترزنا نحن بقولنا الساكنة من تاء التأنيث التي تلحق الأسماء ...». (ق ١١أ).



بَابُ الْإِعْرَابِ

بَابُ (١) الْإِعْرَابِ

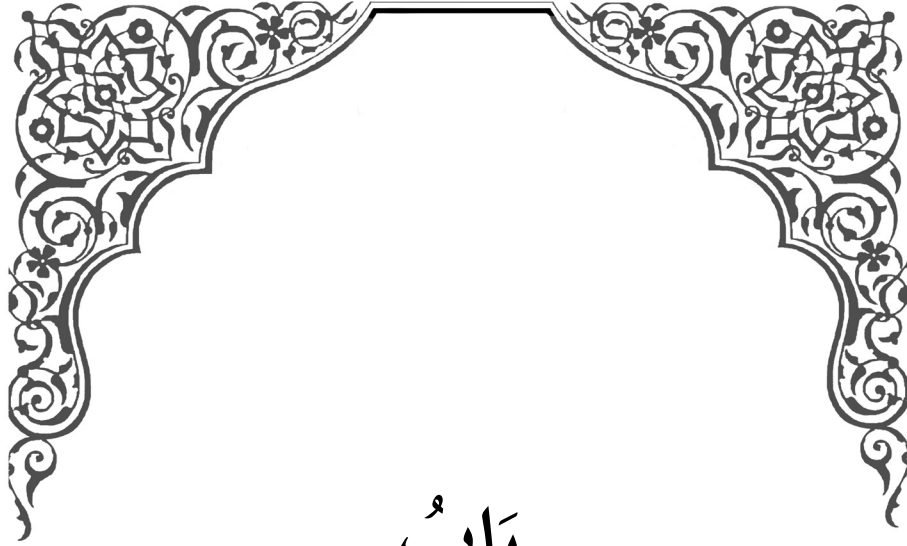
الْإِعْرَابُ: هُوَ (٢) تَغْيِيرُ أَوْ آخِرِ الْكَلِمِ؛ لِإِخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ
الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا، لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا.
وَأَقْسَامُهُ (٣) أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ.

- (١) «باب» تصح قراءته بالرفع، وفيه وجهان: الأول كونه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: «هذا باب»، والثاني كونه مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: «باب الإعراب هذا»، ويصح قراءته بالنصب على كونه مفعولاً لفعل محذوف تقديره: «اقرأ باب الإعراب»، ويصح قراءته بالجر على كونه مجروراً بحرف جر محذوف تقديره: «انظر في باب الإعراب».
- وأولى الكل الرفع، ويليه النصب، والجر أضعفها ولا يتمشى إلا على مذهب الكوفيين المميزين لجر الحرف وهو محذوف، وهذا الإعراب يجري في كل باب فلا يحتاج إلى إعادته. وانظر: شرح الإياري (ق ١١) وشرح الكفراوي (ص ٢٠).
- (٢) كلمة «هو» لا توجد في «ل» و«ن»، وليست عند ابن يعلى (ق ١١ب) ولا المكودي (ص ٤) ولا السنهوري (ق ١٨) ولا الأزهري في إعرابه (ق ٤أ) ولا الرملي (ص ٧٣) ولا الخطيب الشربيني (ص ٧٤) ولا الإياري (ق ١١ب-١٢أ).
- وهي ثابتة في النسخ الخطية الأخرى، وطبعة السعادة (ص ٣) والحلبي (ص ٢٨٨)، وعند الأزهري في شرحه (ص ٦) والنجم (ق ٣ب) والكفيري (ق ٢٤أ) والكفراوي (ص ٢٠) والونائي (ق ١٣أ).
- (٣) وقع في نسخة البجائي (ق ١٦): «وَأَلْقَابُهُ»، قال: «وفي بعض النسخ علامات» اهـ، ووقع عند الرملي (ص ٧٤) كما هو مثبت وقال: «وفي بعض النسخ: ألقابه، وفي بعضها: وعلاماته».

فَلِلْأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْخَفْضُ، وَلَا جَزْمَ فِيهَا.

وَلِلْأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ: الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالْجَزْمُ، وَلَا خَفْضَ فِيهَا.





بَابُ
مَعْرِفَةِ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ

بَابُ مَعْرِفَةِ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ

لِلرَّفْعِ أَرْبَعُ عِلَامَاتٍ: الضَّمَّةُ، وَالْوَاوُ، وَالْأَلِفُ، وَالنُّونُ.
فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْإِسْمِ
الْمُفْرَدِ^(١)، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ^(٢)، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ، وَالْفِعْلِ
الْمُضَارِعِ الَّذِي^(٣) لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.
وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي جَمْعِ الْمَذَكَّرِ
السَّالِمِ، وَفِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ^(٤)، وَهِيَ: أَبُوكَ، وَأَخُوكَ^(٥)،
وَحَمُوكَ^(٦)، وَفُوكَ، وَذُو مَالٍ.

(١) عند ابن يعلى (ق ١٦ أ): «فِي الْإِسْمِ الْمُفْرَدِ مُطْلَقًا» اهـ، قال: «وقوله مطلقًا، يريد انصرف أو لم ينصرف».

(٢) عند ابن يعلى (ق ١٦ ب): «وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ مُطْلَقًا».

(٣) فِي «ل» و«خ» وعند السنهوري (ق ١١ ب): «إِذَا»، بدلا من الذي. قال الرملي (ص ٧٨): «وفي بعض النسخ: إِذَا».

(٤) قال الرملي (ص ٧٩): «وفي بعض النسخ: السُّنَّةُ». وورد النص عند ابن يعلى (ق ١٧ أ): «وفي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ الْمُعْتَلَّةِ الْمُضَافَةِ».

(٥) فِي «خ» و«ل» وعند ابن يعلى (ق ١٧ أ) والسنهوري (ق ١١ ب): «أَخُوكَ وَأَبُوكَ».

(٦) ضمير حموك (الكاف) مبني على الكسر؛ لأن الحم اسم لأقارب الزوج، وقيل اسم لأقارب الزوجة فيكون مبنيًا على الفتح كالبقية. شرح الكفراوي (ص ٢٨).

وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً^(١).
وَأَمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، إِذَا اتَّصَلَ
بِهِ: ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ، أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ^(٢)، أَوْ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُحَاطَبَةِ.
وَلِلنَّصْبِ خَمْسُ عِلَامَاتٍ: الْفَتْحَةُ، وَالْأَلِفُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ،
وَحَذْفُ النُّونِ.

فَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْإِسْمِ
الْمُفْرَدِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ^(٣)، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ^(٤) إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ
نَاصِبٌ^(٥)، وَلَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.
وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ^(٦)،

(١) فِي نَسْخَةِ ابْنِ يَعْلى (ق ١١٨) وَرَدَ نَصُّ الْآجْرُومِيَةِ كَالآتِي: «وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عِلَامَةً
لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً، نَحْوُ الرَّجُلَانِ، وَكِلَا وَكِلْتَا إِذَا أُضِيفَا إِلَى مُضْمَرٍ، نَحْوُ:
جَاءَ الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا، وَقَامَتِ الْمَرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا» اهـ، ثُمَّ قَالَ شَارِحًا: «هَكَذَا أُثْبِتَ النَّصْبُ
فِي بَعْضِ النَّسَخِ، وَفِي بَعْضِهَا: وَأَمَّا الْأَلِفُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ خَاصَّةً».

(٢) فِي «ك»: «ضَمِيرُ التَّثْنِيَةِ، أَوْ ضَمِيرُ الْجَمْعِ».

(٣) عِنْدَ السَّنْهَوْرِيِّ (ق ١٣ب): «وَفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ»، بِزِيَادَةِ كَلِمَةٍ: فِي.

(٤) فِي «ز» وَ«س» وَ«ل» وَ«م» وَ«ن» وَعِنْدَ السَّنْهَوْرِيِّ (ق ١٤أ) وَالْوَنَائِيِّ (ق ٢٣ب): «وَفِي
الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ»، بِزِيَادَةِ كَلِمَةٍ: فِي.

(٥) «إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ» لَا تَوْجَدُ عِنْدَ الْمَكُودِيِّ (ص ٥).

(٦) قَالَ الرَّمْلِيُّ (ص ٨٦): «وَفِي بَعْضِ النَّسَخِ: السُّنَّةُ».

نَحْوُ^(١): رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ^(٢)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ^(٣).
وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلِيمِ.
وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ.
وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الْأَفْعَالِ^(٤) الَّتِي
رَفَعَهَا بِثَبَاتِ^(٥) النُّونِ.

- (١) يصح رفع كلمة «نحو» على كونه خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك نحو، ويصح نصبه على كونه مفعولاً لفعل محذوف، تقديره: أعني نحو، ويجري هذان الوجهان في كل لفظة «نحو» فلا نعيده في كل لفظة فتنبه. وانظر شرح الكفراوي (ص ٣٢، ٤٤).
(٢) في «ك» و«خ» وعند ابن يعلى (ق ١٩ب) والمكودي (ص ٦) والأزهري في إعرابه (ق ٦ب) والنجم (ق ٦أ) والكفيري (ق ٣٥أ): «أَخَاكَ وَأَبَاكَ».
قال المكودي: «فَأَخَاكَ مَفْعُولٌ بِرَأَيْتَ، وَأَبَاكَ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ» اهـ. وجاء النص عند الونائي (٢٤أ): «وَرَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ وَحَمَاكَ وَفَاكَ وَذَا مَالٍ».
(٣) قوله: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ» لا يوجد عند السنهوري (ق ١٤ب) ولا المكودي (ص ٦) ولا الكفيري (ق ٣٥أ) ولا الونائي (ق ٢٤أ).
(٤) في «ز» و«س» وطبعة السعادة (ص ٤) والحلبي (ص ٢٩٠)، وعند الأزهري في شرحه (ص ١١) والخطيب الشرييني (ص ٩٤) والإبياري (ق ٢٦ب): «فِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ»، بزيادة لفظ الخمسة.
وهذه الزيادة ليست في النسخ الخطية الثمان الأخرى، وليست عند ابن يعلى (ق ١٢٢أ) ولا المكودي (ص ٦) ولا السنهوري (ق ١٥أ) ولا الأزهري في إعرابه (ق ١٧أ) ولا النجم (ق ٦ب) ولا الكفيري (ق ٣٦أ) ولا الكفراوي (ص ٣٣) ولا الونائي (ق ٢٤أ) وتوجد خارج أقواس المتن عند الرملي (ص ٨٩).
(٥) في «ك» وعند السنهوري (ق ١٥ب) والنجم (ق ٦ب): «بِثَبُوتِ».

وَلِلْخَفْضِ ثَلَاثُ عِلَامَاتٍ: الْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَالْفَتْحَةُ.

فَأَمَّا (١) الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي
الِاسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ (٢)، وَجَمْعِ
الْمُؤَنَّثِ السَّلِيمِ (٣).

وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي
الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَفِي (٤) التَّثْنِيَّةِ، وَالْجَمْعِ (٥).

وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عِلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي الْإِسْمِ الَّذِي لَا
يُنْصَرَفُ.

وَلِلْجَزْمِ عِلَامَتَانِ: السُّكُونُ، وَالْحَذْفُ.

فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عِلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصَّحِيحِ
الْآخِرِ.

وَأَمَّا الْحَذْفُ فَيَكُونُ عِلَامَةً لِلْجَزْمِ فِي (٦) الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ

(١) فِي «أ» وَعِنْدَ الْمَكُونِ (ص٦): «وَأَمَّا» بِالْوَاوِ بَدَلًا مِنَ الْفَاءِ.

(٢) فِي «خ»: «وَفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ»، بِزِيَادَةِ كَلِمَةِ «فِي».

(٣) فِي «خ» وَ«ل» وَ«ن»: «وَفِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلِيمِ»، بِزِيَادَةِ كَلِمَةِ «فِي».

(٤) كَلِمَةُ «فِي» لَا تَوْجَدُ فِي «أ» وَ«ز» وَ«س»، وَلَيْسَتْ عِنْدَ الْكُفْرَاوِيِّ (ص٣٤).

(٥) فِي «ع» وَ«ن» وَعِنْدَ الْإِبْيَارِيِّ (ق٢٩أ): «وَفِي الْجَمْعِ»، بِزِيَادَةِ كَلِمَةِ «فِي».

(٦) فِي «ع» وَالْوَنَائِيِّ (ق٢٦ب): «فِي مَوَاضِعَ: فِي الْفِعْلِ...».

المُعْتَلُّ الآخِرِ، وَفِي الْأَفْعَالِ (١) الَّتِي رَفَعَهَا بِثَبَاتِ (٢) النُّونِ.

(١) في «ن» وطبعة السعادة (ص٦) والحلبي (ص٢٩٠)، وعند الأزهري في شرحه (ص١٢) خارج أقواس المتن) وعند الخطيب الشرييني (ص٩٩): «وَفِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ»، بزيادة كلمة الخمسة.

وليست هذه الزيادة في النسخ الخطية التسعة الأخرى، ولا عند ابن يعلى (٢٤ب) ولا المكودي (ص٧) ولا السنهوري (ق١٨ب) ولا الأزهري في إعرابه (ق٨أ) ولا الرملي (ص٩٥) ولا النجم (ق٧ب) ولا الإياري (ق٣٢أ) ولا الكفيري (ق٤٦ب) ولا الكفراوي (ص٣٧) ولا الونائي (ق٢٧أ).

(٢) في «أ» و«ك» و«ل»: «بِثَبُوتِ».

فَصْلٌ (١)

الْمُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَقِسْمٌ يُعْرَبُ
بِالْحُرُوفِ.

فَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَرْبَعَةٌ أَنْوَاعٌ: الْإِسْمُ الْمَفْرَدُ، وَجَمْعُ
التَّكْسِيرِ، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ^(٢)، وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ
يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ.

وَكُلُّهَا: تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَتُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وَتُخَفَّضُ بِالْكَسْرَةِ،
وَتُجْزَمُ بِالسُّكُونِ.

وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ يُنْصَبُ
بِالْكَسْرَةِ، وَالْإِسْمُ الَّذِي لَا يُنْصَرَفُ يُخَفَّضُ بِالْفَتْحَةِ، وَالْفِعْلُ

(١) في «ع»: «فصل في المعربات»، وفي «ك»: «المعربات» فقط دون ذكر كلمة فصل.
(٢) قال الرملي (ص ٩٦): «السالم بالرفع صفة لجمع، لا بالجر صفة للمؤنث» اهـ، وقال
الأزهري (ق ٨٨): «السالم نعت لجمع» اهـ، وقال الكفراوي (ص ٣٩): «السالم نعت
لجمع، ونعت المرفوع مرفوع».

وانظر قول الصبان الآتي في الصفحة التالية، في الحاشية على جمع المذكر السالم، فإنه
يؤخذ منه جواز أن يكون السالم نعتا لكلمة جمع فيرفع، أو نعتا لكلمة المؤنث فيجر، مع
أرجحية الثاني عنده.

المُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الآخِرُ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ^(١).
وَالَّذِي يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَرْبَعَةَ أَنْوَاعٍ: التَّشْيِئَةُ، وَجَمْعُ الْمَذَكَّرِ
السَّالِمِ^(٢)، وَالْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ^(٣)، وَالْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ، وَهِيَ:
يَفْعَلَانِ، وَتَفْعَلَانِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ.
فَأَمَّا^(٤) التَّشْيِئَةُ: فُتْرَفَعُ بِالْأَلِفِ، وَتُنْصَبُ وَتُخَفَضُ بِالْيَاءِ.
وَأَمَّا جَمْعُ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ: فَيَرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُنْصَبُ وَيُخَفَضُ
بِالْيَاءِ.

(١) عند ابن يعلى (ق ٢٥٥) والمكودي (ص ٧) والسنهوري (ق ١٩٠ ب): «نُصِبَ» و«خُفِضَ»
و«جُزِمَ» بدلا من: «يُنْصَبُ» و«يُخَفَضُ» و«يُجْزَمُ».

(٢) قال الرملي (ص ٩٦-٩٧): «السالم بالرفع نعت لجمع لا بالجر صفة لمذكر» اهـ، وقال
الأزهري (ق ١٩): «السالم نعت لجمع» اهـ، وقال الكفراوي (ص ٤٠): «السالم نعت
لجمع، ونعت المرفوع مرفوع» اهـ.

وجوز الصبان في حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٨٠/١) أن يكون
السالم نعتا لجمع فيرفع، أو للمذكر فيجر، ثم قال: «والأرجح الثاني؛ لأن السلامة في
الحقيقة للمذكر عند جمعه» اهـ، ومثل هذا يقال في جمع المؤنث السالم.

(٣) قال الرملي (ص ٩٧): «وفي نسخة: السُّنَّةُ؛ بزيادة هنوك» اهـ. وقال البيجوري في شرح
نظم العمريطي (ص ١٩): «ووقع في بعض نسخه (يعني الآجرومية) الأسماء الستة بزيادة
الهن».

(٤) عند الونائي (ق ٢٢٨): «أما»، دون فاء.

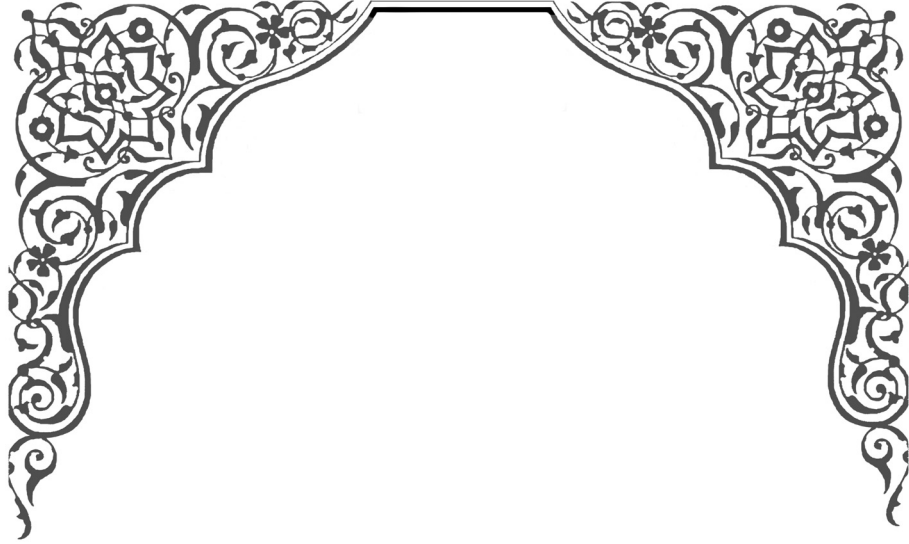
وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْخَمْسَةُ^(١): فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ،
وَتُخَفَّضُ بِالْيَاءِ.

وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ: فَتُرْفَعُ بِالنُّونِ^(٢)، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ
بِحَذْفِهَا^(٣).

(١) قال الرملي (ص ٩٧): «وفي نسخة: السَّتَّةُ».

(٢) في «س» وعند النجم (ق ١٠ب): «بِثُبُوتِ النَّونِ»

(٣) في «ك» و«ل» و«م» و«ن» وعند ابن يعلى (ق ٢٦ب) والسنهوري (ق ٢٠أ): «بحذف
النون».



بَابُ الْأَفْعَالِ

بَابُ الْأَفْعَالِ

الْأَفْعَالُ ثَلَاثَةٌ: مَاضٍ، وَمُضَارِعٌ، وَأَمْرٌ.

نَحْوُ^(١): ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وَاضْرِبْ^(٢).

فَالْمَاضِي مَفْتُوحٌ الْآخِرِ^(٣) أَبَدًا.

وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبَدًا^(٤).

وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ، يَجْمَعُهَا
قَوْلُكَ: أَنْيْتُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ^(٥) أَبَدًا، حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ أَوْ
جَازِمٌ.

(١) في «م» وعند السنهوري (ق ٢١١): «نحو قولك».

(٢) في «ك» و«ل» و«ن» وعند ابن يعلى (ق ٢٧٧) والمكودي (ص ٨) والسنهوري (ق ٢١١) والكفيري (ق ٦٣ب): «نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ اضْرِبْ»، بدون واو العطف، والعبارة بكاملها ليست عند الخطيب الشربيني (ص ١٠٨).

(٣) في «ز»: «فالماضي مَفْتُوحٌ أَبَدًا»، دون ذكر كلمة الآخر.

(٤) في «خ» و«ن»: «وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ الْآخِرِ أَبَدًا» بزيادة كلمة الآخر، وقال الرملي (ص ٩٩): «وفي بعض النسخ: وَالْأَمْرُ سَاكِنٌ أَبَدًا».

(٥) في «خ» و«ك»: «وَهُوَ مَرْفُوعٌ الْآخِرِ أَبَدًا»، بزيادة كلمة الآخر.

فالنَّوَابِ (١) عَشْرَةٌ، وَهِيَ (٢): أَنْ، وَلَنْ، وَإِذَنْ، وَكَيْ (٣)،
وَلَا مَ كَي، وَلَا مَ الْجُحُودِ، وَحَتَّى، وَالْجَوَابُ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ، وَأَوْ.
وَالْجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ، وَهِيَ: لَمْ، وَلَمَّا، وَأَلَمْ، وَالْمَا، وَلَا مَ
الْأَمْرِ وَالِدُّعَاءِ (٤)، وَ«لَا» فِي النَّهْيِ وَالِدُّعَاءِ (٥)، وَإِنْ، وَمَا،
وَمَنْ، وَمَهْمَا، وَإِذْمَا، وَأَيُّ، وَمَتَى، وَأَيَّانَ (٦)، وَأَيْنَ (٧)، وَأَنْتَى،
وَحَيْثُمَا، وَكَيْفَمَا، وَإِذَا فِي الشُّعْرِ خَاصَّةً (٨).

(١) في «ن» وعند السنهوري (ق ٢٤ أ) والبجائي (ق ١٣ أ): «وَالنَّوَابِ» بالواو لا بالفاء. قال الكفراوي (ص ٤٧): «الفاء فاء الفصيحة» اه، وقال الأزهري (ق ١١): «وقرن بالفاء لما في الكلام من معنى الشرط، والتقدير: إن أردت تعدادها».

(٢) «وَهِيَ» ليست عند الخطيب الشرييني (ص ١١٢).

(٣) عند السنهوري (ق ٢٤ أ): «وَكَيْ وَإِذَنْ» بتقديم كي على إذن.

(٤) في «ن»: «وَلَا مَ الْأَمْرِ، وَلَا مَ الدُّعَاءِ».

(٥) في «ك»: «وَلَا فِي النَّهْيِ، وَلَا فِي الدُّعَاءِ».

(٦) في «ع»: «وَأَيْنَ وَأَيَّانَ»، بتقديم أين.

(٧) عند الخطيب الشرييني (ص ١٢٧): «وَأَيْنَمَا»، بتركيب «ما» مع «أين».

(٨) «خاصة» ساقطة من «خ» و«ز» و«ك» وليست عند ابن يعلى (ق ٣٣ أ) ولا السنهوري

(ق ٢٧ ب) ولا الخطيب الشرييني (ص ١٢٩).

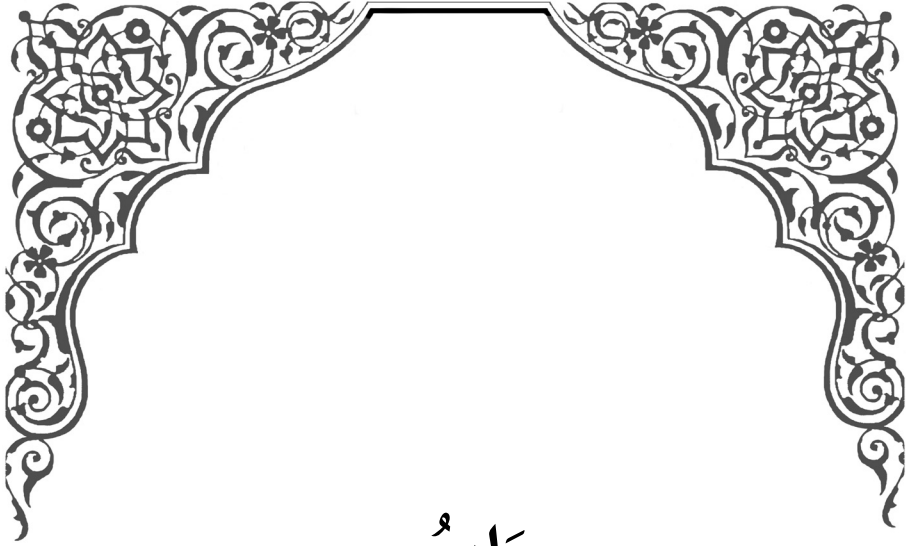
وعبارة «إِذَا فِي الشُّعْرِ خَاصَّةً» لا توجد في «ل» وليست عند الأزهري في إعرابه (ق ١١)

وقد أشار الكفراوي (ص ٥٩) إلى عدم وجود العبارة في بعض النسخ بقوله: «ويوجد في

بعض نسخ المتن زيادة: وَإِذَا فِي الشُّعْرِ خَاصَّةً»، وكذا نص على هذه الزيادة في بعض

النسخ لكن دون ذكر كلمة «خاصة» الرملي (ص ١١٨-١١٩) والإيباري (ق ٥١ ب)

والونائي (ق ٣٩ ب).



بَابُ

مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ

بَابُ مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ، وَهِيَ: الْفَاعِلُ، وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ
فَاعِلُهُ، وَالْمُبْتَدَأُ، وَخَبْرُهُ، وَاسْمُ كَانَ وَأَخْوَاتِهَا، وَخَبْرُ إِنَّ
وَأَخْوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ، وَهُوَ^(١) أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ،
وَالْعَطْفُ، وَالتَّوَكِيدُ، وَالْبَدَلُ.



(١) في «ع» و«ك» و«ل» وعند ابن يعلى (١٣٥): «وَهِيَ». قال الرملي (ص ١٢٢): وفي بعض النسخ: «وَهِيَ».

بَابُ الْفَاعِلِ

الْفَاعِلُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ.

وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ^(١).

فَالظَّاهِرُ^(٢) نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ،
وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ، وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَقَامَ أَخُوكَ،
وَيَقُومُ أَخُوكَ^(٣).

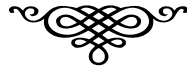
(١) قال العشماوي (ص ٢٤): «يصح في ظاهر ومضمر: الرفع، والنصب، والجر». اهـ، وقال
الونائي (ق ٤١ب): «بجرهما على البدل من قسمين بدل تفصيل، وبرفعهما خبر مبتدأ
محذوف أو مبتدأ خبر محذوف، وبنصبهما بتقدير أعني، وتجري هذه الأوجه فيما يشبه
هذا المحل».

(٢) «فَالظَّاهِرُ» ليس عند الخطيب الشربيني (ص ١٣٤).

(٣) هكذا ورد نص المتن في تسع نسخ خطية، وكذلك عند ابن يعلى (ق ٣٥ب - ٣٦أ)
والمكودي (ص ١٠) والسنهوري (ق ٣٠أ) والأزهري في إعراب الآجرومية (ق ١١أ)
والرملي (ص ١٢٤) والخطيب الشربيني (ص ١٣٤-١٣٥) والإيباري (ق ٥٦-٥٧)
والنجم (ق ١٦ب-١٧أ) والكفيري (ق ٧٤ب) والونائي (ق ٤١ب-٤٢أ) وزاد الخطيب
والنجم في آخره: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

وورد النص في «ن» وحاشية «م» وطبعة السعادة (ص ٨-٩) والحلبي (ص ٢٩٢)
والأزهري في شرحه (ص ٢٠) والكفراوي (ص ٦٤-٦٥) على النحو الآتي:
«فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدٌ، وَقَامَ الزَّيْدَانِ، وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ،
وَيَقُومُ الزَّيْدُونَ، وَقَامَ الرَّجَالُ، وَيَقُومُ الرَّجَالُ، وَقَامَتِ هِنْدٌ، وَتَقُومُ هِنْدٌ، وَقَامَتِ الْهِنْدَانِ، =

وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ^(١)، نَحْوُ قَوْلِكَ^(٢): ضَرَبْتُ، وَضَرَبْنَا،
وَضَرَبْتَ، وَضَرَبْتِ، وَضَرَبْتُمَا، وَضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتُنَّ، وَضَرَبَ،
وَضَرَبْتَ، وَضَرَبَا، وَضَرَبُوا، وَضَرَبْنَا.



= وَتَقُومُ الْهِنْدَانُ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ، وَتَقُومُ الْهِنْدَاتُ، وَقَامَتِ الْهِنْدُودُ، وَتَقُومُ الْهِنْدُودُ، وَقَامَ
أَحْوَكُ، وَيَقُومُ أَحْوَكُ، وَقَامَ غُلَامِي، وَيَقُومُ غُلَامِي، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

قال المكودي (ص ١٠): «ثم مثل للظاهر بأربعة مثل... ونوع الفعل إلى قسمين ماض وهو قام، ومضارع وهو يقوم» اهـ وقال الخطيب الشربيني (ص ١٣٤): «ثم الظاهر أقسام ذكر المصنف منها أربعة أمثلة».

(١) «اثْنَا عَشَرَ» لا توجد في «خ» وليست عند المكودي (ص ١٠) ولا السنهوري (ق ٣٠ب) ولا الأزهري في إعرابه (ق ١٢أ) ولا الرملي (ص ١٢٥) ولا الإيباري (ق ٥٨ب) ولا النجم (ق ١١٧أ) ولا الكفراوي (ص ٦٦) ولا الونائي (ق ٤٢أ).
(٢) في «ي»: «وَهِي»، بدلا من: نَحْوُ قَوْلِكَ.

بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

وَهُوَ: الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الَّذِي لَمْ يُذَكَّرْ مَعَهُ فَاعِلُهُ.
فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَاضِيًّا: ضَمَّ أَوَّلُهُ، وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.
وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا: ضَمَّ أَوَّلُهُ، وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ.
وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ.
فَالظَّاهِرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبَ زَيْدٌ، وَيُضْرَبُ زَيْدٌ، وَأَكْرَمَ
عَمْرُو، وَيُكْرَمُ عَمْرُو.
وَالْمُضْمَرُ^(١) اثْنَا عَشَرَ^(٢)، نَحْوُ

(١) في «خ» و«ل» وعند ابن يعلى (ق١٣٧) والمكودي (ص ١١) والسنهوري (ق١٣٣) جاء النص على النحو الآتي: «وَالْمُضْمَرُ نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرِبْتُ، وَضَرِبْنَا، وَضَرِبْتَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

قال المكودي: «وإنما اقتصر على المثل الثلاثة دون ما بقي؛ لتقدمها في باب الفاعل». وورد النص عند الرملي (ص ١٣٢) والونائي (ق ٤٤٤): «والمضمر نحو قولك: ضَرِبْتُ، وَضَرِبْنَا، وَضَرِبْتَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ»، بزيادة: ضَرِبْتَ (بكسر التاء)، قال الرملي والونائي مع اتحاد عبارتيهما: «وفي بعض النسخ ذكر بقية الضمائر المتصلة».

(٢) اثنا عشر توجد في «س» و«ن» وعند الخطيب الشربيني (ص ١٤٤) والعشماوي (ص ٢٥) وطبعة السعادة (ص ٩) والحلي (ص ٢٩٣).

ولا توجد في النسخ الخطية الثمان الأخرى، وليست عند الأزهرى في إعرابه (ق ١٣) =

قَوْلِكَ^(١): ضُرِبْتُ، وَضُرِبْنَا، وَضُرِبْتَ، وَضُرِبْتِ، وَضُرِبْتُمَا،
وَضُرِبْتُمْ، وَضُرِبْتِنِ، وَضُرِبَ، وَضُرِبْتَ، وَضُرِبَا، وَضُرِبُوا،
وَضُرِبْنَا^(٢).



= ولا في شرحه (ص ٢٢) ولا الإيباري (ق ٦٣ ب) ولا النجم (ق ١٧ ب) ولا الكفيري (ق ١٧٩ أ) ولا الكفراوي (ص ٧٠)، ولا في نسخ من اقتصر على ذكر ثلاثة أو أربعة أمثلة.
(١) في «ي»: «وَهْيِي»، بدلا من: نَحْوُ قَوْلِكَ.
(٢) في «م» و«ن» وعند الأزهري في إعرابه (ق ١٣ ب) والكفيري (ق ١٧٩ أ) زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.»

بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ

الْمُبْتَدَأُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْعَارِي عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ^(١).
وَالْخَبْرُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ.
نَحْوُ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ، وَالزَّيْدُونَ
قَائِمُونَ^(٢).

وَالْمُبْتَدَأُ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ.

فَالظَّاهِرُ: مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ^(٣).

وَالْمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ، وَهِيَ^(٤): أَنَا، وَنَحْنُ، وَأَنْتَ، وَأَنْتِ،
وَأَنْتُمَا، وَأَنْتُمْ، وَأَنْتِنَّ، وَهُوَ، وَهِيَ، وَهُمَا، وَهُمَّ، وَهِنَّ.
نَحْوُ قَوْلِكَ: أَنَا قَائِمٌ، وَنَحْنُ قَائِمُونَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.
وَالْخَبْرُ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ، وَغَيْرُ مُفْرَدٍ.

(١) «اللفظية» لا توجد عند المكودي (ص ١١).

(٢) في «أ» و«س» و«ل» و«م» و«ي» زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

(٣) «ذكرة» لا توجد في «ن» ولا عند الإيباري (ق ٦٥ب).

(٤) في «س»: «وهو».

فَالْمُفْرَدُ^(١) نَحْوُ قَوْلِكَ^(٢) : زَيْدٌ قَائِمٌ^(٣) .
وَعَبْرُ الْمُفْرَدِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ : الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ^(٤) ، وَالظَّرْفُ ،
وَالْفِعْلُ مَعَ فَاعِلِهِ ، وَالْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ .
نَحْوُ قَوْلِكَ^(٥) : زَيْدٌ فِي الدَّارِ ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ ، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ ،
وَزَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ^(٦) .

-
- (١) في «س»: «فالمفرد ما تقدم ذكره» .
(٢) «قولك» ثابتة في «أ» و«خ» و«ك» و«م» و«ن» و«ي» وعند السنهوري (ق ٣٥ أ) والأزهري في إعرابه (ق ١٤ ب) وشرحه (ص ٢٦) والرملي (ص ١٣٦) والإيباري (ق ٦٧ ب) والكفيري (ق ٨٠ أ) والونائي (ق ٤٥ أ) .
(٣) في «م» وعند الخطيب الشربيني (ص ١٥٤) والكفراوي (ص ٧٧): زيادة: «وَالزَّيْدَانِ قَائِمَانِ وَالزَّيْدُونَ قَائِمُونَ» وهي عند الأزهري (ص ٢٦) والرملي (ص ١٣٦) في شرحيهما خارج الأقواس وبالسواد عند الإيباري (ق ٦٥ ب) دلالة على أنها من الشرح لا المتن . ولا توجد هذه الزيادة في النسخ الخطية التسعة الأخرى، ولا في المطبوعتين، ولا عند ابن يعلى (ق ٤١ أ) ولا المكودي (ص ١٢) ولا السنهوري (ق ٣٥ أ) ولا الأزهري في إعرابه (ق ١٤ ب) ولا النجم (ق ١٨ ب) ولا الكفيري (ق ٨٧ أ) ولا الونائي (ق ٤٥ ب) .
(٤) في «ع» و«ل» و«ن» وعند ابن يعلى (ق ٤١ أ) والسنهوري (ق ٣٥ أ) والرملي (ص ١٣٦): «الْمَجْرُورُ» دون ذكر: الجار وحرف الواو .
(٥) «قولك» ساقطة من «خ» وليست عند المكودي (ص ١٢) ولا الرملي (ص ١٣٦) ولا الونائي (ق ٤٦ أ) .
(٦) في «م» زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ» .

بَابُ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

وَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَشْيَاءٌ^(١): كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وَإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا،
وَوَظَنْتُ^(٢) وَأَخَوَاتُهَا.

فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَرَفَعُ الْإِسْمَ، وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ.
وَهِيَ: كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ،
وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا فَتَى، وَمَا بَرِحَ، وَمَا
دَامَ.

وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا، نَحْوُ: كَانَ وَيَكُونُ وَكُنْ، وَأَصْبَحَ وَيُصْبِحُ
وَأَصْبَحَ.

تَقُولُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا^(٣)، وَلَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

(١) في «ن»: «أَفْسَامٌ» بدلاً من أَشْيَاءَ، ولا يوجد قوله «ثلاثة أشياء» في «ز» ولا عند الكفراوي (ص ٧٩)، ولا توجد «أشياء» وحدها في «ك» ولا عند الأزهرى في شرحه (ص ٢٦) ولا الإيباري (ق ١٧٠) ولا النجم (ق ١٩٩).

(٢) عند الخطيب (ص ١٥٩) والكفراوي (ص ٧٩): «وَوَظَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا».

(٣) قال الرملي (ص ١٤٩): «وفي بعض النسخ بعد ما تقدم: ويكون زيد قائماً»، وكذا أشار الونائي (ق ٤٨) إلى تلك الزيادة، وجاء في «أ» وعند النجم (ق ٢٠ب) زيادة بعد المثال الأول: «وَيَكُونُ زَيْدٌ قَائِمًا، وَكُنْ قَائِمًا».

وَأَمَّا إِنْ وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَنْصِبُ الْإِسْمَ، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ.
 وَهِيَ: إِنْ، وَأَنْ، وَلَكِنَّ، وَكَأَنَّ^(١)، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ.
 تَقُولُ: إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ، وَلَيْتَ عَمْرًا شَاخِصٌ، وَمَا أَشْبَهَ
 ذَلِكَ^(٢).

وَمَعْنَى إِنْ وَأَنْ لِلتَّوَكِيدِ^(٣)، وَلَكِنَّ لِإِسْتِدْرَاكِ، وَكَأَنَّ
 لِلتَّشْبِيهِ^(٤)، وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي، وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي وَالتَّوَقُّعِ.

(١) في «خ» و«س» و«ع» و«ن» وعند ابن يعلى (ق ٤٤ أ) والمكودي (ص ١٣) والأزهري في شرحه (ص ٢٧) والإيباري (ق ٧٢ ب): «وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ» بتقديم كأن على لكن.
 (٢) «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ» ثابتة في «س» و«م» و«ن» وعند المكودي (ص ١٣) وفي طبعة السعادة (ص ١١) والحلبي (ص ٢٩٤) وعند الخطيب الشربيني (ص ١٦٨).
 وهي ليست موجودة في النسخ الخطية الأخرى، ولا عند ابن يعلى (ق ٤٤ أ) ولا السنهوري (ق ٣٨ ب) ولا الأزهري في إعرابه (ق ١٥ ب) ولا شرحه (ص ٢٨) ولا الرملي (ص ١٥٣) ولا الإيباري (ق ٧٣ أ) ولا النجم (ق ٢١ أ) ولا الكفراوي (ص ٨٤) ولا الونائي (ق ٤٨ ب).

(٣) عند الخطيب الشربيني (ص ١٦٨): «لِلتَّوَكِيدِ».
 فائدة: قال السنهوري (ق ٣٩ أ): «كَانَ الصَّوَابُ أَنْ يَسْقُطَ اللَّامُ أَوْ الْمَعْنَى» اهـ، يعني أن تكون العبارة: «ومعنى إن وأن التوكيد» أو: «وإن وأن للتوكيد».
 (٤) في «س» و«م» و«ن» وعند ابن يعلى (ق ٤٤ أ) والأزهري في إعرابه (ق ١٥ ب-١٦ أ) وشرحه (ص ٢٨) والإيباري (ق ٧٤ أ) والعشماوي (ص ٢٨): «وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ، وَلَكِنَّ لِإِسْتِدْرَاكِ»، بتقديم كأن على لكن.

وَأَمَّا ظَنَنْتُ^(١) وَأَخَوَاتُهَا، فَإِنَّهَا: تَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ^(٢) وَالْخَبَرَ عَلَى
أَنْهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا^(٣).

وَهِيَ: ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخِلْتُ، وَزَعَمْتُ، وَرَأَيْتُ،
وَعَلِمْتُ، وَوَجَدْتُ، وَاتَّخَذْتُ، وَجَعَلْتُ، وَسَمِعْتُ^(٤).
تَقُولُ^(٥): ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا^(٦)، وَخِلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا^(٧)،
وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.



(١) عند الخطيب الشرييني (ص ١٦٩): «ظَنَّ».

(٢) في «س» و«ك» و«ل»، وعند ابن يعلى (ق ٤٧ب) والونائي (ق ٤٩ب): «تَنْصِبُ الْإِسْمَ».

(٣) «عَلَى أَنْهُمَا مَفْعُولَانِ لَهَا» ليست في نسخة الخطيب الشرييني (ص ١٦٩)، وقوله «لَهَا»
فقط ساقطة من «خ» و«ز» و«ل» و«ن».

(٤) قال السنهوري (ق ٤١ب): «وقع في بعض النسخ زيادة لفظ: سمع».

(٥) من قوله: تَقُولُ إِلَى آخِرِ الْعِبَارَةِ لَيْسَ عِنْدَ السَّنْهَوْرِيِّ (ق ٤١ب).

(٦) في «ن»: «قَائِمًا» بدلا من مُنْطَلِقًا.

(٧) عند الكفراوي (ص ٨٦) بدل هذا المثال: «وَوَخِلْتُ الْهَيْلَالَ لِأَيْحَاءَ».

بَابُ النَّعْتِ

النَّعْتُ تَابِعٌ لِلْمَنْعُوتِ (١) فِي: رَفَعِهِ وَنَضَبِهِ وَخَفْضِهِ (٢)، وَتَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ.

تَقُولُ: قَامَ (٣) زَيْدٌ الْعَاقِلُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدِ الْعَاقِلِ.

وَالْمَعْرِفَةُ خَمْسَةٌ أَشْيَاءَ (٤): الْإِسْمُ (٥) الْمُضْمَرُ نَحْوُ: أَنَا وَأَنْتَ، وَالْإِسْمُ (٦) الْعَلَمُ نَحْوُ: زَيْدٌ (٧) وَمَكَّةَ، وَالْإِسْمُ الْمُبْهَمُ نَحْوُ: هَذَا وَهَذِهِ وَهَؤُلَاءِ، وَالْإِسْمُ الَّذِي فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ نَحْوُ: الرَّجُلِ وَالْغُلَامِ (٨)، وَمَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ.

(١) فِي «ن» وَعِنْدَ ابْنِ يَعْلَى (٤٩ب) وَالْمَكُودِي (ص ١٤): «لِمَنْعُوتِهِ».

(٢) عِنْدَ السَّنْهَوْرِيِّ (ق ٤١ب): «وَجَرُّهُ».

(٣) فِي «ل» وَ«م» وَ«ن» وَعِنْدَ الْخَطِيبِ الشَّرِيبِيِّ (ص ١٧٤): «جَاءَ».

(٤) «أَشْيَاءَ» لَيْسَتْ عِنْدَ السَّنْهَوْرِيِّ (ق ٤٤أ).

(٥) «الاسم» لَا تَوْجُدُ فِي «أ» وَ«ع» وَلَيْسَتْ عِنْدَ النُّجْمِ (ق ٢٢أ).

(٦) فِي «أ» وَ«ع» وَعِنْدَ الْأَزْهَرِيِّ فِي شَرْحِهِ (ص ٣١) وَالنُّجْمِ (ق ٢٢أ): «وَالْعَلَمُ»، فَلَيْسَ فِيهَا كَلِمَةٌ: الْاسْمُ.

(٧) عِنْدَ الْإِيَّارِيِّ (ق ١٨٢أ): «كَزَيْدٍ»، بِوُجُودِ الْكَافِ بَدَلًا مِنْ نَحْوِ.

(٨) «وَالْغُلَامِ» لَيْسَ فِي نَسْخَةِ النُّجْمِ (ق ٢٢أ).

وَالنَّكَرَةُ: كُلُّ اسْمٍ شَائِعٍ فِي جِنْسِهِ لَا يَخْتَصُّ (١) بِهِ وَاحِدٌ دُونَ
آخَرَ (٢).

وَتَقْرِيْبُهُ (٣): كُلُّ مَا صَلَحَ (٤) دُخُولُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ، نَحْوُ:
الرَّجُلِ وَالْفَرَسِ (٥).



-
- (١) عند النجم (ق ٢٢ب): «لَمْ يَخْتَصَّ».
- (٢) في «ك»: «دُونَ غَيْرِهِ».
- (٣) في «أ» و«م»: «وَتَغْرِيفُهُ، بَدَلًا مِنْ: وَتَقْرِيْبُهُ».
- (٤) عند الرملي (ص ١٩٥) والكفيري (ق ٩٨أ): «كُلُّ اسْمٍ صَلَحَ...»، وجاء في «أ» وعند ابن
يعلى (ق ٤٩ب) والمكودي (ص ١٥): «كُلُّ مَا صَلَحَ مَعَهُ دُخُولُ...»، بزيادة: معه.
فائدة: قال الكفيري: «صلح: بفتح اللام، وضمها».
- (٥) في «ل» وعند الأزهري في إعرابه (ق ١٧ب) والكفراوي (ص ٩٢) والونائي (ق ٥٤أ):
«الرَّجُلِ وَالْغُلَامِ»، وجاء في «ن»: «الرَّجُلِ وَالْغُلَامِ وَالْفَرَسِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

بَابُ الْعَطْفِ

وَحُرُوفُ الْعَطْفِ عَشْرَةٌ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَأُو،
وَأَمُّ، وَإِمَامًا^(١)، وَبِلْ، وَلَا، وَلَكِنْ، وَحَتَّى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ.
فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا عَلَى مَرْفُوعٍ رَفَعْتَ، أَوْ عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبْتَ،
أَوْ عَلَى مَخْفُوضٍ خَفَضْتَ، أَوْ عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمْتَ.
تَقُولُ: قَامَ^(٢) زَيْدٌ وَعَمَرُو، وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ
وَعَمْرٍو^(٣).

(١) «وَأِمَامًا» لا توجد في نسخة ابن يعلى المعتمدة في التحقيق (ق ٥٤ب) وكذلك حرف
العطف لا، وهذا مشكل من جهة ثبوت كلمة عشرة في تلك النسخة.
وهما ثابتان في بعض نسخ شرح ابن يعلى الأخرى، لكن هذا مشكل أيضا؛ لأن ابن يعلى
نص على أن ابن أجروم لم يذكر حرف العطف إماما، فقال عند حديثه على أو: «ونظيرتها
إماما، ولم يذكرها المؤلف؛ لأنها ليست بحرف عطف عنده؛ لمصاحبتهما الواو» اهـ، وقال
أيضا في آخر الباب: وبقي من حروف العطف ما لم يذكره المؤلف ولكن هذا غاية ما
يسعه هذا المختصر.

(٢) في «أ» و«ز» و«ي»: «جاء» بدلا من قام.

(٣) في «ع» و«ي» زيادة: «وَلَمْ يَقُمْ وَيَقْعُدْ زَيْدٌ»، وجاء المثال الزائد في «س» وطبعة السعادة
(ص ١٣) والحلبي (ص ٢٩٥) والإيباري (ق ٩٢أ بالسواد): «وَزَيْدٌ لَمْ يَقُمْ وَلَمْ يَقْعُدْ».
وهذه الزيادة لا توجد في النسخ الخطية السبعة الباقية، ولا في أيٍّ من الشروح المعتمدة في
التحقيق، قال ابن يعلى (ق ٥٥أ): «وقد أتى بمثال ذلك كله إلا بمثال المجزوم، وكان حقه
أن يأتي به، لكن مراده الاختصار؛ ولذا لم يأت به» اهـ، وقال الكفراوي (ص ٩٥-٩٦):

بَابُ التَّوَكِيدِ

التَّوَكِيدُ^(١) تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي: رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ،
وَتَعْرِيفِهِ^(٢).

«وكان عليه أن يمثل للمرفوع والمنصوب والمجزوم من الأفعال... ومثال الثالث: لم يتم ويقعد زيد».

(١) عند السنهوري (ق ٥١ أ) والرملی (ص ٢٠٨): «وهو تابع...». قال الرملی: «وفي بعض النسخ: التوكید تابع...».

(٢) في «خ» و«س» وطبعة السعادة (ص ١٣) وعند الأزهری في إعرابه (ق ١١٨ أ) والكفیری (ق ١٠٥ ب): «وَتَعْرِيفِهِ وَتَنْكِيرِهِ»، بزيادة تنكيهه، قال الأزهری والكفیری مع اتحاد عبارتهما: «ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيهه هذه الألفاظ الأربعة معطوفة على رفعه». وهذه الزيادة لا توجد في النسخ الخطية الثمان الأخرى، ولا طبعة الحلبي (ص ٢٩٥) وليست عند ابن يعلى (ق ٥٦ أ) ولا المكودي (ص ١٦) ولا السنهوري (ق ٥١ أ) ولا الأزهری في شرحه (ص ٣٣) ولا الرملی (ص ٢٠٨) ولا الخطيب الشربيني (ص ١٩٨) ولا النجم (ق ٢٤ أ) ولا الكفراوي (ص ٩٧) ولا الونائي (ق ٥٨ أ) ولا العشماوي (ص ٣٢) وجاءت عند الإيباري بالسواد.

قال المكودي: «فهم من اقتصره على التعريف أن التوكید لا يكون نكرة، بخلاف النعت» اه، وقال الأزهری في الشرح (ص ٣٣): «ولم يقل وتنكيهه كما قاله في النعت؛ لأن ألفاظ التوكید كلها معارف، فلا تتبع النكرات عند البصريين» اه، وقال الونائي: «ولم يذكر التنكيه؛ لأنه لا يكون نكرة؛ لأنه لا بد أن يضاف لضمير المؤكد، والمضاف للضمير معرفة» اه، وكذا نص الرملی والخطيب الشربيني والكفراوي والعشماوي على أن المؤلف اقتصر على ذكر التعريف ولم يذكر التنكيه.

وَيَكُونُ بِالْفَاظِ مَعْلُومَةً، وَهِيَ: النَّفْسُ، وَالْعَيْنُ، وَكُلُّ،
وَأَجْمَعُ، وَتَوَابِعُ أَجْمَعٍ، وَهِيَ^(١): أَكْتَعُ، وَأَبْتَعُ، وَأَبْصَعُ^(٢).
تَقُولُ: قَامَ^(٣) زَيْدٌ نَفْسَهُ، وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ، وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ
أَجْمَعِينَ.

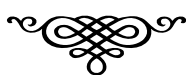


(١) عند العشماوي (ص ٣٢): «وَهُوَ».
(٢) «وَهِيَ: أَكْتَعُ وَأَبْتَعُ وَأَبْصَعُ» لا توجد في «خ» و«ل» وليست عند المكودي (ص ١٦) ولا السنهوري (ق ١٥١) ولا الأزهري في إعرابه (ق ١٨٨)، وقد ورد النص في «ن» وعند ابن يعلى (ق ١٥٦) والرملی (ص ٢١٠): «وَهِيَ أَكْتَعُ وَأَبْصَعُ وَأَبْتَعُ» بتقديم أبصع على أبتع.
(٣) في «ي»: «جاء»، بدلا من: قَامَ.

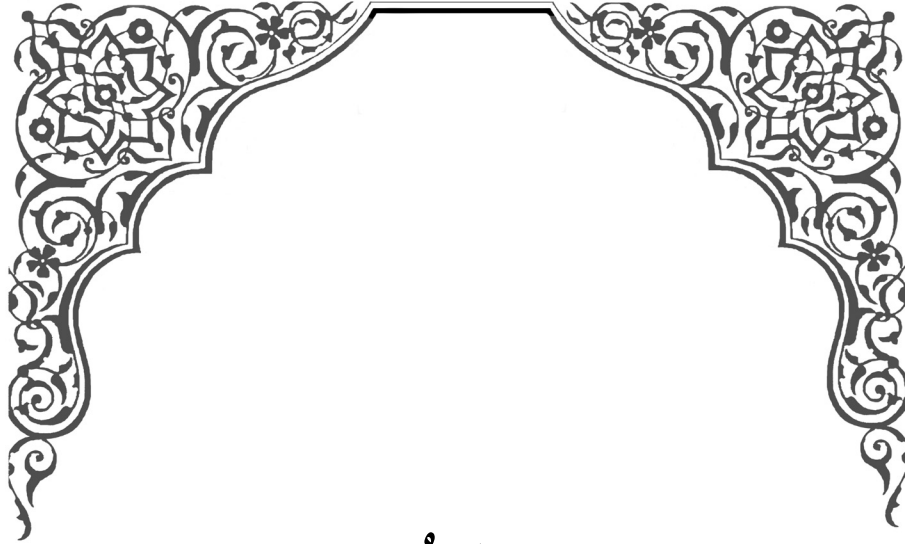
بَابُ الْبَدَلِ

إِذَا أُبْدِلَ اسْمٌ مِنْ اسْمٍ، أَوْ فِعْلٌ مِنْ فِعْلٍ، تَبِعَهُ فِي جَمِيعِ
إِعْرَابِهِ.

وَهُوَ عَلَى (١) أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: بَدَلُ الشَّيْءِ مِنَ الشَّيْءِ، وَبَدَلُ
الْبَعْضِ مِنَ الْكُلِّ، وَبَدَلُ الْإِشْتِمَالِ، وَبَدَلُ الْغَلَطِ.
نَحْوُ قَوْلِكَ (٢): قَامَ (٣) زَيْدٌ أَخُوكَ، وَأَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلْثَهُ،
وَنَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْفَرَسَ، أَرَدْتُ أَنْ تَقُولَ:
الْفَرَسَ، فَغَلِطْتَ فَأَبْدَلْتَ زَيْدًا مِنْهُ (٤).



-
- (١) في «م» وعند الكفراوي (ص ٩٩): «وَهُوَ أَرْبَعَةٌ أَقْسَامٌ» دون ذكر حرف الجر على، وقال
الإيباري (ق ١٩٦أ): «ولو أسقط على لكان أخصر وأظهر».
- (٢) «قَوْلِكَ» لا توجد في «ز»، وليست عند الونائي (ق ١٦٠أ).
وجاء في «ي» وعند الأزهري في شرحه (ص ٣٤) والنجم (ق ٢٥أ) والكفيري (ق ١٠٦أ)
: «تَقُولُ» بدلا من: «نَحْوُ قَوْلِكَ».
- (٣) في «أ» و«ز» و«ع» و«م» و«ن» وعند المكودي (ص ١٦) والسنهوري (ق ٥٢ب)
والخطيب الشربيني (ص ٢٠٦) والنجم (ق ٢٥أ) والكفيري (ق ١٠٦أ): «جاء» بدلا من
«قَامَ».
- (٤) في «ن»: مِنْهَا، بدلا من: مِنْهُ.



بَابُ
مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ

بَابُ مَنْصُوبَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَنْصُوبَاتُ خَمْسَةٌ عَشْرَ^(١)، وَهِيَ: الْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمَصْدَرُ،
وَوَظْرُفُ الزَّمَانِ، وَوَظْرُفُ الْمَكَانِ، وَالْحَالُ، وَالتَّمْيِيزُ،
وَالْمُسْتَشْنَى، وَاسْمٌ لَا^(٢)، وَالْمُنَادَى، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ،

(١) في «ك»: «أَرْبَعَةٌ عَشْرَ»، وهو تصرف من الناسخ؛ فقد نص غير واحد من العلماء على أن خمسة عشر مثبتة في أصل نسخة المؤلف، لكنهم اختلفوا في الخامس عشر. قال المكودي (ص ١٧): «ذكر في الترجمة أن منصوبات الأسماء خمسة عشر، ثم لما ذكرها في الأبواب ذكرها أربعة عشر، وهو مثبت في أصل المؤلف، وأظنه غلطا، ويمكن أن يكون الخامس عشر الذي تركه خبر ما الحجازية». ووافق الأزهري فقال في إعرابه (ق ١٩ ب): «وسقط من الأصل واحد، وهو خبر ما الحجازية، وبه يكمل العدد خمسة عشر».

وقال السنهوري (ق ٥٤ أ): «قال بعض الشارحين وهو ساقط من أصل المؤلف، وإنما أسقطه سهوا، قال وأظنه خبر ما الحجازية، وأقول ثبت في بعض نسخ المتن أنه مفعول ظننت وأخواتها، وعلى هذا فيكون زاده بعد أن نسيه، وسارت النسخ على الوجه الأول». وقال الرملي (ص ٢١٨) بعد أن ذكر قول المكودي والسنهوري دون تسميتهما: «وبعضهم جعل ما ذكره في الأبواب خمسة عشر، فجعل ظرف الزمان وظرف المكان واحدا؛ فإنهما مسميان بالمفعول فيه، وجعل خبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها واحدا؛ فإنهما مسميان بالناسخ للابتداء، وجعل كلا من النعت والعطف والتوكيد والبدل واحدا، فلم يجعلها شيئا واحدا وهو التابع».

(٢) في «ز» والأزهري في شرحه (ص ٣٥) والنجم (ق ٢٦ ب): «وَاسْمٌ لَا وَالْمُسْتَشْنَى»، بتقديم اسم لا على المستثنى.

وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ^(١)، وَخَبَرَ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَاسْمٌ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا^(٢)،
وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ، وَهُوَ^(٣) أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ،
وَالتَّوَكِيدُ، وَالْبَدَلُ^(٤).



- (١) «والمفعول من أجله، والمفعول معه» وقعا بعد: «خبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها» في «خ» و«ل» و«م» وابن يعلى (ق ٥٩ب) والرملی (ص ٢١٨) والكفيري (ق ١٠٩أ) والكفراوي (ص ١٠٢) والونائي (ق ٦٠ب).
- (٢) في «ك» وعند الخطيب الشربيني (ص ٢١٠) بعد قوله: «وَاسْمٌ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا» زيادة: «وَمَفْعُولًا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتِهَا»، قال الخطيب: «وهذا ساقط في غالب نسخ المتن وثابت في بعضها».
- (٣) «وهو» ساقطة من «ك»، وجاء بدلا منها في «خ» و«ن» وعند ابن يعلى (ق ٥٩ب) والأزهري في شرحه (ص ٣٦) وفي إعرابه (ق ١٩ب): «وهي»، وقال الرملی (ص ٢١٨): «وفي بعض النسخ: وهي».
- فائدة: قال الإيباري: «وهو بتذكير الضمير لرجوعه للتابع، وفي بعض النسخ: وهي بتأنيته؛ ليطابق قوله أربعة أشياء».
- (٤) في «ن»: «وهي أربعة أشياء تقدم ذكرها في المرفوعات» بزيادة ما بعد أشياء، وفي «م»: وهو أربعة أشياء تقدم ذكرها... بزيادة: تقدم ذكرها فقط، دون قوله في المرفوعات، وفي «خ» اقتصر على قوله: «وهي الأربعة المتقدم ذكرها» دون إكمال باقي العبارة، ومن قوله: «وهو...» إلى آخر العبارة ليس عند السنهوري (ق ٥٤أ)، ومن قوله: النعت... إلى آخر العبارة ليس عند الأزهري في إعرابه (ق ١٩ب) ولا الكفيري (ق ١٠٩أ).

بَابُ الْمَفْعُولِ بِهِ

وَهُوَ^(١): الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ^(٢) الَّذِي يَقَعُ بِهِ^(٣) الْفِعْلُ، نَحْوُ^(٤):
ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ.
وَهُوَ قِسْمَانِ^(٥): ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ.

(١) في «أ» وعند النجم (ق٢٧ب) والكفيري (ق١٠٩ب): «الْمَفْعُولُ بِهِ هُوَ»، بزيادة المفعول به، ونقصان الواو.

(٢) المنصوب لا يوجد في «خ» و«ل»، وليس عند السنهوري (ق١٥٥أ)، قال السنهوري: «المفعول به: هو الاسم، وفي بعض النسخ بعده: المنصوب، ولا يحتاج إليه؛ لأن الأحكام لا تؤخذ في التعاريف».

(٣) في «ك» والسنهوري (ق١٥٥أ) والونائي (ق١٦١أ): «عَلَيْهِ» بدلا من: «بِهِ»، والمثبت هو الواقع في النسخ الخطية التسعة الأخرى، وطبعة السعادة (ص١٥) والحلي (ص٢٩٦)، وعند ابن يعلى (ق١٦٠أ) والمكودي (ص١٧) والأزهري في إعرابه (ق٢٠أ) وفي شرحه (ص٣٧) والرملي (ص٢١٩) والخطيب الشربيني (ص٢١١) والإيباري (ق٩٩ب) والنجم (ق٢٧ب) والكفيري (ق١٠٩ب) والكفراوي (ص١٠٣) والعشماوي (ص٣٤).
قال السنهوري: «وفي بعض النسخ بدل عليه به» وقال الرملي: «وفي بعض النسخ بدل به عليه» وقال الأزهري في إعرابه: «به يتعلق بيقع، والباء بمعنى على».

(٤) في «أ» و«س» و«ن» وطبعة السعادة (ص١٥) وعند الأزهري (ق٢٠أ) والإيباري (ق١٠٠أ بالسواد) والونائي (ق١٦١أ): «نَحْوُ قَوْلِكَ»، ولا توجد الزيادة في النسخ الخطية السبعة الأخرى، ولا طبعة الحلي، ولا باقي الشروح المعتمدة في التحقيق.

(٥) في «خ» و«ن» وعند ابن يعلى (ق١٦٠أ) والبجائي (ق٢٦أ) والكفراوي (ص١٠٣): «وَهُوَ عَلَيَّ قِسْمَيْنِ». قال الرملي: «وفي بعض النسخ: على قسمين».

فَالظَّاهِرُ: مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

وَالْمُضْمَرُ قِسْمَانِ: مُتَّصِلٌ، وَمُنْفَصِلٌ.

فَالْمُتَّصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ^(١): ضَرَبَنِي، وَضَرَبَنَا،
وَضَرَبَكَ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبَكُمْ، وَضَرَبْنَا، وَضَرَبَهُ،
وَضَرَبَهَا، وَضَرَبَهُمَا، وَضَرَبَهُمْ، وَضَرَبَهُنَّ.

وَالْمُنْفَصِلُ اثْنَا عَشَرَ، نَحْوُ قَوْلِكَ^(٢): إِيَّايَ، وَإِيَّانَا، وَإِيَّاكَ،
وَإِيَّاكَ، وَإِيَّاكُمْ، وَإِيَّاكُمْ، وَإِيَّاَهُ، وَإِيَّاَهَا، وَإِيَّاَهُمَا،
وَإِيَّاَهُمْ، وَإِيَّاَهُنَّ.



(١) في «س» و«ن» وطبعة السعادة (ص ١٥) والحلبي (ص ٢٩٧): «وَهِيَ» بدلا من: «نَحْوُ قَوْلِكَ»، وعند الخطيب الشرييني (ص ٢١٢) والإيباري (ق ١٠٠ ب) والونائي (ق ١٦١ أ): «نَحْوُ» فقط دون «قَوْلِكَ»، والمثبت من النسخ الخطية الثمان الأخرى، وباقي الشروح المعتمدة في التحقيق.

(٢) يقال فيها ما قيل في الحاشية السابقة، مع ملاحظة أن الوارد عند الخطيب الشرييني في هذا الموطن (ص ٢١٤) والإيباري (ق ١٠٣ أ): «نَحْوُ قَوْلِكَ»، موافقا للنسخ الخطية الثمان، وباقي الشروح.

بَابُ الْمَصْدَرِ

الْمَصْدَرُ^(١): هُوَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يَجِيءُ ثَالِثًا فِي
تَضْرِيْفِ الْفِعْلِ، نَحْوُ^(٢): ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا.
وَهُوَ قِسْمَانِ^(٣): لَفْظِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ.
فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ لَفْظَ فِعْلِهِ^(٤) فَهُوَ لَفْظِيٌّ، نَحْوُ^(٥): قَتَلْتُهُ قَتْلًا^(٦).

-
- (١) في «ل» و«م» وعند السنهوري (ق٥٧أ) والأزهري (ق٢٠ب) والرملي (ص٢٢٣) والكفيري (ق١١٢ب) والكفراوي (ص١٠٣): «بَابُ الْمَصْدَرِ وَهُوَ الْإِسْمُ...»، بحذف كلمة المصدر الثانية، وإضافة واو قبل هُوَ.
- (٢) في «خ» و«س» و«ع»: «نَحْوُ قَوْلِكَ»، بزيادة قولك، ومن قوله: نحو إلى آخر التمثيل ليس عند المكودي (ص١٨) ولا الخطيب الشرييني (ص٢١٨).
- (٣) في «س» و«ع» و«ل» و«ن» وعند المكودي (ص١٨): «وَهُوَ عَلَيَّ قِسْمَيْنِ...».
- (٤) عند المكودي (ص٢٠): «فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُ فِعْلِهِ»، بإسقاط «لفظه»، وجاءت العبارة في «خ» و«ل» و«م» و«ن» وعند ابن يعلى (ق٦٠أ) والسنهوري (ق٥٧أ) والأزهري في إعرابه (ق٢٠ب) والرملي (ص٢٢٣) هكذا: «فَإِنْ وَافَقَ لَفْظُهُ فِعْلَهُ»، بإسقاط كلمة «لفظ»، قال الأزهري: «فَإِنْ: حرف شرط، وافق: فعل الشرط، لفظه: فاعل وافق، فعله: مفعول به على حذف مضاف تقديره لفظ فعله».
- (٥) عند الكفراوي (ص١٠٧): «نَحْوُ قَوْلِكَ»، بزيادة قولك.
- (٦) في «ن»: «نَحْوُ جَلَسْتُ جُلُوسًا وَقَعَدْتُ قُعُودًا»، بدلا من: قتلته قتلا، وجاء في «م» زيادة على المثبت من المتن: وَضَرَبْتُهُ ضَرْبًا.

وَإِنْ وَافَقَ مَعْنَى فِعْلِهِ دُونَ لَفْظِهِ فَهُوَ مَعْنَوِيٌّ، نَحْوُ: جَلَسْتُ
فُعُودًا، وَقُمْتُ وَقُوفًا^(١).



(١) في «س» و«م» و«ن» وطبعة السعادة (ص ١٦) والحلبي (ص ٢٩٧) والمكودي (ص ١٨) زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».

وهذه الزيادة لا توجد في النسخ الخطية السبعة الأخرى، وليست عند ابن يعلى (ق ٦٠ب) ولا السنهوري (ق ٥٧أ) ولا الأزهري في إعرابه (ق ٢١أ) ولا شرحه (ص ٣٨-٣٩) ولا الرملي (ص ٢٢٤) ولا الخطيب الشرييني (ص ٢١٨) ولا الإيباري (ق ١٠٤ب) ولا النجم (ق ٢٩أ) ولا الكفراوي (ص ١٠٧) ولا الونائي (ق ٦٢ب).

بَابُ ظَرْفِ الزَّمَانِ وَظَرْفِ الْمَكَانِ

ظَرْفُ الزَّمَانِ: هُوَ اسْمُ الزَّمَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ «فِي». نَحْوُ: الْيَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ، وَغُدُوَّةً، وَبُكْرَةً، وَسَحْرًا، وَغَدًا، وَعَتَمَةً^(١)، وَصَبَاحًا، وَمَسَاءً، وَأَبَدًا، وَأَمَدًا، وَحِينًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَظَرْفُ الْمَكَانِ: هُوَ اسْمُ الْمَكَانِ الْمَنْصُوبُ بِتَقْدِيرِ «فِي». نَحْوُ: أَمَامَ، وَخَلْفَ، وَقُدَّامَ، وَوَرَاءَ، وَفَوْقَ، وَتَحْتَ، وَعِنْدَ، وَمَعَ، وَإِزَاءَ، وَحِذَاءَ، وَتِلْقَاءَ^(٢)، وَهُنَا، وَثَمَّ^(٣)، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.



(١) فِي «ك» بَعْدَ وَعْتَمَةِ: «وَعِشَاءً»، وَفِي «أ» وَ«ي»: بَعْدَ وَحِينًا: «وَوَقْتًا».
(٢) فِي «أ» وَ«خ» وَ«س» وَ«ع» وَ«ك» وَ«م» وَ«ي» وَعِنْدَ ابْنِ يَعْلَى وَالْمَكُودِي (ص ١٨) وَالْأَزْهَرِي فِي إِعْرَابِهِ (ق ٢١ ب) وَالرَّمْلِي (ص ٢٣٠) وَالْإِبْيَارِي (ق ١٠٨ أ): «وَإِزَاءَ، وَتِلْقَاءَ وَحِذَاءَ» وَعِنْدَ الْوَنَائِي (ق ٦٣ ب): «وَتِلْقَاءَ وَإِزَاءَ وَحِذَاءَ».
(٣) فِي «س» وَطَبَعَةُ السَّعَادَةِ (ص ١٦): «وَتَمَّ وَهَنَا».

بَابُ الْحَالِ

الْحَالُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمُفَسَّرُ لِمَا انْبَهَمَ (١) مِنْ
الْهَيْئَاتِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ (٢): جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا، وَرَكِبْتُ الْفَرَسَ مُسْرَجًا،
وَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ رَاكِبًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَلَا يَكُونُ (٣) الْحَالُ (٤) إِلَّا نَكْرَةً، وَلَا يَكُونُ (٥) إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ
الْكَلَامِ، وَلَا يَكُونُ صَاحِبُهَا إِلَّا مَعْرِفَةً.

(١) فِي «أ» وَ«خ» وَ«ز» وَ«ك»: «أُبْهَمَ».

(٢) «قَوْلُكَ» لَا تَوْجِدُ فِي «خ» وَ«ز» وَ«س» وَ«ع» وَليست عند المكودي (ص ١٩) ولا الأزهري في إعرابه (ق ٢١ ب) ولا الرملي (ص ٢٣٢) ولا الخطيب الشربيني (ص ٢٢٩) ولا النجم (ق ٣١ أ) ولا الكفيري (ق ١١٥ ب) ولا الكفراوي (ص ١١٠) ولا الونائي (ق ١٦٤).

وهي ثابتة في «أ» و«م» و«ن» و«ي» وطبعة السعادة (ص ١٧) والحلبي (ص ٢٩٨) وعند ابن يعلى (ق ٦٣ أ) والسنهوري (ق ٦٠ أ) والأزهري في شرحه (ص ٤٠).
(٣) فِي «ع» وعند المكودي (ص ١٩) والإيباري (ق ١١٠ ب) والنجم (ق ٣١ ب) والعشماوي (ص ٣٧): «وَلَا تَكُونُ».

(٤) كلمة الحال لا توجد عند الأزهري في إعرابه (ق ٢٢ أ).

(٥) فِي «ع» وعند المكودي (ص ١٩) والإيباري (ق ١١٠ ب) والنجم (ق ٣١ ب) والعشماوي (ص ٣٧): «وَلَا تَكُونُ».

بَابُ التَّمْيِيزِ

التَّمْيِيزُ: هُوَ الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الْمَفْسَّرُ لِمَا انْبَهَمَ (١) مِنْ الدَّوَاتِ .

نَحْوُ قَوْلِكَ (٢): تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، وَتَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا، وَطَابَ مُحَمَّدٌ نَفْسًا، وَاشْتَرَيْتُ عِشْرِينَ غُلَامًا، وَمَلَكَتُ تِسْعِينَ نَعْجَةً، وَزَيْدٌ أَكْرَمٌ مِنْكَ أَبًا وَأَجْمَلٌ مِنْكَ وَجْهًا .

وَلَا يَكُونُ (٣) إِلَّا نَكْرَةً، وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ (٤) .

(١) فِي «أ» وَ«خ» وَ«ز» وَ«ك»: «أُبْهِمَ» .

(٢) «قَوْلُكَ» لَا تَوْجِدُ فِي «س» وَ«ع» .

(٣) فِي «س» وَ«م» وَ«ي» وَطَبْعَةُ الْحَلْبِيِّ (ص ٢٩٨) وَعِنْدَ الْأَزْهَرِيِّ فِي إِعْرَابِهِ (ق ٢٢ ب) وَفِي شَرْحِهِ (ص ٤٢ خَارِجِ الْأَقْوَاسِ) وَالْكَفَيْرِيِّ (ق ١١٨ ب): «وَلَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ»، بِزِيَادَةِ لَفْظِ التَّمْيِيزِ، وَلَا يَوْجِدُ عِنْدَ الْبَاقِي، قَالَ الْكَفْرَاوِيُّ (ص ١١٦): «يَكُونُ فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَتَصَرِّفٌ مِنْ كَانَ النَّاقِصَةَ، يَرْفَعُ الْإِسْمَ وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ، وَاسْمُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ يَعُودُ عَلَى التَّمْيِيزِ» .

(٤) «وَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلَامِ» تَوْجِدُ فِي «أ» وَ«س» وَ«م» وَ«ن» وَفِي طَبْعَةِ السَّعَادَةِ (ص ١٧) وَالْحَلْبِيِّ (ص ٢٩٨) وَعِنْدَ ابْنِ يَعْلَى (ق ٦٤ أ) وَالْمَكُودِيِّ (ص ٢٠) وَالْأَزْهَرِيِّ فِي إِعْرَابِهِ (ق ٢٢ ب) وَالْإِبْرَارِيِّ (ق ١١٤ أ) وَالْكَفْرَاوِيِّ (ص ١١٦) وَالْكَفَيْرِيِّ (ق ١١٩ أ) وَالْوَنَائِيِّ (ق ٦٥ ب) وَالْعَشْمَاوِيِّ (ص ٣٨) .

وَلَيْسَتْ فِي النُّسخِ الْخَطِيئَةُ السَّتَّةُ الْأُخْرَى، وَلَا عِنْدَ السَّنْهَوْرِيِّ (ق ٦٢ ب) وَلَا الْأَزْهَرِيِّ فِي شَرْحِهِ (ص ٤٠) وَلَا الرَّمْلِيِّ (ص ٢٤٢) وَلَا الْخَطِيبِ الشَّرِيبِيِّ (ص ٢٣٦) وَلَا النُّجْمِ (ق ٣٢ أ) .

بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ (١)

وَحُرُوفُ الْإِسْتِثْنَاءِ ثَمَانِيَّةٌ، وَهِيَ: إِلَّا، وَعَيْرٌ، وَسَوَى،
وَسَوَى، وَسَوَاءٌ، وَخَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا.
فَالْمُسْتَشْتَى بِـ «إِلَّا» يُنْصَبُ إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَامًّا (٢) مُوجِبًا (٣)،
نَحْوُ (٤): قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وَخَرَجَ النَّاسُ إِلَّا عَمْرًا.
وَإِنْ (٥) كَانَ الْكَلَامُ مَنْفِيًّا تَامًّا (٦) جَازَ فِيهِ: الْبَدَلُ، وَالنَّصْبُ
عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ (٧)، نَحْوُ (٨): مَا قَامَ الْقَوْمُ (٩) إِلَّا زَيْدٌ، وَإِلَّا زَيْدًا.

-
- (١) في «ل» وعند ابن يعلى (ق ٦٤ب) والسنهوري (ق ٦٤أ): «بَابُ الْمُسْتَشْتَى».
(٢) «تَامًّا» ليست في «خ» و«ل» ولا عند السنهوري (ق ٦٤ب).
(٣) عند ابن يعلى (ق ٦٥أ) والمكودي (ص ٢٠) والأزهري في إعرابه (ق ٢٣أ) والونائي (ق ٦٦أ): «مُوجِبًا تَامًّا».
(٤) في «أ» و«ك» و«ن» و«ي»: نَحْوُ قَوْلِكَ.
(٥) في «م» و«ن»: «وَإِذَا» بدلا من وَإِنْ.
(٦) في «أ»: «تَامًّا مَنْفِيًّا».
(٧) «عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ» ليست في «ل» ولا عند السنهوري (ق ٦٥أ).
(٨) في «س» و«م» و«ن» وعند الأزهري في شرحه (ص ٤٣): «نَحْوُ قَوْلِكَ».
(٩) في «أ» و«خ» و«س» و«ك» و«ل» و«ي»، وعند ابن يعلى (ق ٦٥أ) والمكودي (ص ٢٠) والسنهوري (ق ٦٥أ) والرملبي (ص ٢٤٤) والإيباري (ق ١١٥ب): «مَا قَامَ أَحَدٌ» بدلا من: «مَا قَامَ الْقَوْمُ».

وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا^(١) كَانَ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، نَحْوُ^(٢):
 مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا ضَرَبْتُ^(٣) إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ.
 وَالْمُسْتَشْنَى بِ: غَيْرٍ، وَسَوَى، وَسَوَى، وَسَوَاءٍ: مَجْرُورٌ لَا غَيْرُ.
 وَالْمُسْتَشْنَى بِ: خَلَا، وَعَدَا، وَحَاشَا: يَجُوزُ نَصْبُهُ وَجَرُّهُ،
 نَحْوُ^(٤): قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا وَزَيْدٍ^(٥)، وَعَدَا عَمْرًا وَعَمْرٍو^(٦)،
 وَحَاشَا زَيْدًا وَزَيْدٍ^(٧).

(١) في «س»: «وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ الْمَنْفِي نَاقِصًا»، وفي «ك» و«ن» وعند الأزهري في شرحه (ص ٤٣): «وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ نَاقِصًا مَنْفِيًّا».

(٢) في «م»: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

(٣) في «ي» وعند الونائي (ق ٦٦ أ): «وَمَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا» بدلا من: ضربت.

(٤) في «ن»: «نَحْوُ قَوْلِكَ».

(٥) عند ابن يعلى (ق ٦٥ ب): «قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ وَزَيْدًا، وَقَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا وَزَيْدٍ، وَعَدَا عَمْرًا وَعَمْرٍو» وقال: «لما مثل قدم في حاشا الخفض وأخر النصب، فقال: حاشا زيد وزيدا ولم يقدم في أخويها إلا النصب، فقال في خلا وعدا: خلا زيدا وزيد، وعدا عمرا وعمرو».

وجاء في «م»: قَامَ الْقَوْمُ خَلَا عَمْرًا وَعَمْرٍو.

(٦) عند المكودي (ص ٢٠): «وَقَامَ الْقَوْمُ عَدَا عَمْرًا وَعَمْرٍو» وفي «م» وعند النجم (ق ٣٣ أ) والكفيري (١٢٠ ب): «وَعَدَا زَيْدًا وَزَيْدٍ».

(٧) هذا المثال الثالث لا يوجد في «خ» و«ك» و«ن» وليس عند السنهوري (ق ٦٧ أ) ولا الأزهري في إعرابه (ق ٢٤ أ) ولا الإيباري (ق ١١٨ أ).

وهو موجود عند الأزهري في شرحه (ص ٤٥) وكذا في باقي الشروح، وجاء بدلا منه في «ي» وطبعة السعادة (ص ١٨) والحلبي (ص ٢٩٩): «وَحَاشَا بَكْرًا وَبَكْرٍ».

بَابُ «لَا»

اعْلَمَنَّ أَنَّ «لَا» تَنْصِبُ النَّكِرَاتِ^(١) بِغَيْرِ تَنْوِينٍ إِذَا: بَاشَرَتْ
النَّكِرَةَ^(٢)، وَلَمْ تَتَكَرَّرْ «لَا»^(٣)، نَحْوُ: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ.
فَإِنْ لَمْ تُبَاشِرْهَا: وَجَبَ الرَّفْعُ^(٤)، وَوَجَبَ تَكَرَّرُ «لَا»^(٥)،
نَحْوُ: لَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ.
وَإِنْ^(٦) تَكَرَّرَتْ^(٧): جَازَ إِعْمَالُهَا وَإِلْغَاؤُهَا، نَحْوُ^(٨): لَا رَجُلَ

(١) في «خ» وعند ابن يعلى (ق٦٧أ) والمكودي (ص٢١): «تَنْصِبُ النَّكِرَةَ».

(٢) في «ز» وعند الإيباري (ق١١٩ب): النَّكِرَاتِ بدلا من النَّكِرَةَ.

(٣) كلمة «لَا» لا توجد في «ن» وليست عند السنهوري (ق٦٧ب).

(٤) في «م» و«ن» و«ي»: «وَجَبَ الرَّفْعُ وَالتَّنْوِينُ»، بزيادة كلمة التنوين.

(٥) عند السنهوري (ق٦٧ب) زيادة: «وَوَجَبَ إِلْغَاؤُهَا».

(٦) في طبعة السعادة (ص١٩) والحلبي (ص٢٩٩) وعند الرملي (ص٢٥١) والنجم (ق٣٣ب)

والكفراوي (ص١٢٢) والونائي (ق٦٩أ) والعشماوي (ص٤٠): «فَإِنْ»، بالفاء.

والمثبت من النسخ الخطية، وابن يعلى (ق٦٧أ) والمكودي (ص٢١) والسنهوري (ق٦٧ب)

والأزهري في إعرابه (ق٢٤ب) وفي شرحه (ص٤٤) والكفيري (ق١٢١ب).

(٧) في طبعة الحلبي: «فَإِنْ تَكَرَّرَتْ لَا» بزيادة لا.

(٨) في طبعة السعادة (ص١٩) والحلبي (ص٢٩٩) وعند الأزهري في شرحه (ص٤٥)

والكفراوي (ص١٢٣): «فَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ» بدلا من: «نَحْوُ» والمثبت من النسخ الخطية،

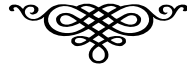
والأزهري في إعرابه (ق٢٤ب) وباقي الشروح.

فِي الدَّارِ وَلَا امْرَأَةً، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا
امْرَأَةً^(١).

(١) من قوله: «وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ...» إلى آخر العبارة ليس عند المكودي (ص ٢١).

بَابُ الْمُنَادَى

الْمُنَادَى خَمْسَةٌ أَنْوَاعٌ: الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ،
وَالنَّكِرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ، وَالْمُضَافُ، وَالْمُشَبَّهُ^(١) بِالْمُضَافِ.
فَأَمَّا الْمُفْرَدُ الْعَلَمُ، وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ: فَيُبْنَى^(٢) عَلَى الضَّمِّ
مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، نَحْوُ: يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ.
وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ^(٣): مَنْصُوبَةٌ لَا غَيْرُ.



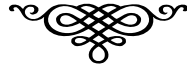
(١) عند الخطيب الشربيني (ص ٢٥٤) والونائي (ق ٧٠) والعشماوي (ص ٤٠): «وَالشَّيْبَةُ».
(٢) عند المكودي (ص ٢١): «فَالْمُفْرَدُ الْعَلَمُ وَالنَّكِرَةُ الْمَقْصُودَةُ يُبْنَى...» دون أما، ولا فاء
فيبنيان.

(٣) في «م»: «وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ» بزيادة كلمة أما، وفي «خ» بعد هذه العبارة زيادة: «نَحْوُ:
يَا غُلَامَ زَيْدٍ، وَيَا خَيْرًا مِنْ عَمْرٍو، وَيَا طَالِعًا جَبَلًا».

بَابُ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ

وَهُوَ: الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذَكَّرُ^(١) بَيَانًا^(٢) لِسَبَبِ وُقُوعِ
الْفِعْلِ.

نَحْوُ قَوْلِكَ^(٣): قَامَ زَيْدٌ^(٤) إِجْلَالًا لِعَمْرٍو، وَقَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ
مَعْرُوفِكَ.



(١) عند المكودي (ص ٢٢): «يَجِيءُ» بدلا من يذكر.

(٢) في «س»: «عَلَّةٌ» بدلا من بيانا.

(٣) «قَوْلِكَ» لا توجد في «س»، وليست عند الكفراوي (ص ١٢٥) ولا الونائي (ق ١٧١)
وبالسواد عند الإياري (ق ١٢٣ أ).

(٤) في «خ»: «قَامَ الْقَوْمُ».

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

وَهُوَ^(١): الْإِسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُذَكَّرُ لِيَبَانَ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ
الْفِعْلُ^(٢).

نَحْوُ قَوْلِكَ^(٣): جَاءَ الْأَمِيرُ وَالْجَيْشَ، وَاسْتَوَى الْمَاءُ
وَالْخَشَبَةَ.

وَأَمَّا خَبْرُ «كَانَ» وَأَخْوَاتِهَا، وَاسْمُ «إِنَّ» وَأَخْوَاتِهَا^(٤) فَقَدْ تَقَدَّمَ
ذِكْرُهُمَا^(٥) فِي الْمَرْفُوعَاتِ^(٦).

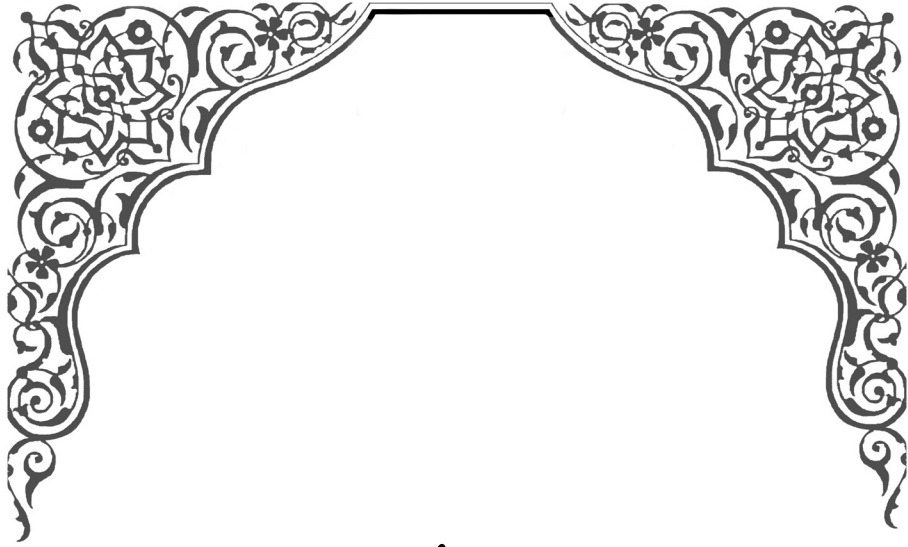
وَكَذَلِكَ التَّوَابِعُ، فَقَدْ^(٧) تَقَدَّمَتْ هُنَاكَ^(٨).

(١) عند المكودي (ص ٢٢): «المفعول معه هو الاسم...» بدلا من: «وهو الاسم...».
(٢) في «ن» وعند الأزهري في إعرابه (ق ٢٥ب): «الَّذِي يُذَكَّرُ بَيَانًا لِسَبَبِ مَنْ فُعِلَ مَعَهُ
الْفِعْلُ»، ومثله وقع عند الإيباري (ق ١٢٦) لكن وقع عنده: «بِسَبَبِ»، بدلا من لسبب.
(٣) «قَوْلِكَ» ليست عند المكودي (ص ٢٢) ولا الكفراوي (ص ٢٦).
(٤) عند الخطيب الشرييني (ص ٢٦٤) زيادة: «وَمَفْعُولًا ظَنَنْتُ».
(٥) عند السنهوري (ق ٧٤ب): «ذِكْرُهُ»، وعند الخطيب (ص ٢٦٤) والإيباري (ق ١٢٧ب):
«ذِكْرُهَا».

(٦) في «ن»: «فِي بَابِ الْمَرْفُوعَاتِ»، بزيادة كلمة باب.

(٧) عند السنهوري (ق ٧٤ب) والأزهري في شرحه (ص ٤٦) والنجم (ق ٣٥أ): «قَدْ».

(٨) في «خ»: «فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا».



بَابُ

مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ

بَابُ مَخْفُوضَاتِ الْأَسْمَاءِ

الْمَخْفُوضَاتُ ثَلَاثَةٌ^(١): مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ، وَمَخْفُوضٌ
بِالإِضَافَةِ، وَتَابِعٌ لِّلْمَخْفُوضِ^(٢).

فَأَمَّا الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ فَهُوَ مَا يُخْفَضُ بِ: مِنْ، وَإِلَى، وَعَنْ،
وَعَلَى، وَفِي، وَرُبَّ، وَالْبَاءِ، وَالْكَافِ، وَاللَّامِ، وَحُرُوفِ^(٣)
الْقَسَمِ، وَهِيَ: الْوَاوُ، وَالْبَاءُ^(٤)، وَالتَّاءُ، وَبِوَاوِ رُبِّ^(٥)،
وَبِمُدِّ^(٦)، وَمُمْدُ^(٧).

(١) في طبعة السعادة (ص ٢٠) والحلبي (ص ٣٠٠) والونائي (ق ٧٢ب): «ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ»، وفي
«أ» و«م» وعند الأزهرى في شرحه (ص ٤٧) والنجم (ق ٣٥أ): «عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ» ولا
توجد هذه الزيادة في النسخ الخطية الثمان الأخرى، ولا عند الأزهرى في إعرابه
(ق ١٢٦أ)، ولا باقي الشروح.

(٢) عند الرملي (ص ٢٦٤): «وَتَابِعُ الْمَخْفُوضِ».

(٣) في «أ» و«ع» وطبعة الحلبي (ص ٣٠٠) وعند المكودي (ص ٢٣) والأزهرى في شرحه
(ص ٤٦) والخطيب الشرييني (ص ٢٦٨) والنجم (ق ٣٥ب): «وَبِحُرُوفِ».

(٤) «وَالْبَاءُ» ليست عند ابن يعلى (ق ٧٢ب).

(٥) «وَبِوَاوِ رُبِّ» ليست عند الكفراوي (ص ٢٩)، ووقعت عند السنهوري (ق ٧٤ب) بعد
قوله: «وَفِي، وَرُبِّ...».

(٦) عند السنهوري (ق ٧٤ب) والونائي (ق ٧٥أ): «وَمُمْدُ».

(٧) قال السنهوري (ق ٧٥أ): «ولم يذكر في الحروف الجارة هنا حروف الاستثناء، التي هي
خلا وعدا وحاشا؛ استغناء عن ذلك بما قال أول الكتاب وفي الاستثناء».

وَأَمَّا مَا يُخْفَضُ بِالْإِضَافَةِ، فَنَحْوُ^(١) قَوْلِكَ^(٢): غُلَامٌ زَيْدٌ.
 وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، وَمَا يُقَدَّرُ بِمِنْ^(٣).
 فَالَّذِي يُقَدَّرُ بِاللَّامِ نَحْوُ^(٤): غُلَامٌ زَيْدٌ، وَالَّذِي يُقَدَّرُ بِمِنْ،
 نَحْوُ^(٥): ثَوْبٌ خَزٌّ، وَبَابٌ سَاجٍ، وَخَاتَمٌ حَدِيدٍ^(٦).



(١) في «ع» و«خ» و«ك» وعند الإبياري (ق ١٢٣ أ) والكفيري (ق ١٣٠ أ): نَحْوُ، دون فاء.
 (٢) «قَوْلِكَ» لا توجد في «ع» وليست عند المكودي (ص ٢٣) ولا العشماوي (ص ٤٢).
 (٣) في «ع» وعند الأزهري في شرحه (ص ٤٦-٤٧) والخطيب الشرييني (ص ٢٦٩-٢٧٠) والنجم (ق ٣٥ ب) والكفراوي (ص ١٣٠) ورد النص على النحو التالي:
 «وَهُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَا يُقَدَّرُ بِاللَّامِ، نَحْوُ: غُلَامٌ زَيْدٌ، وَمَا يُقَدَّرُ بِمِنْ، نَحْوُ: ثَوْبٌ خَزٌّ، وَبَابٌ سَاجٍ، وَخَاتَمٌ حَدِيدٍ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ».
 (٤) في «خ» و«ز»: «نَحْوُ قَوْلِكَ».
 (٥) في «ز» و«ك» و«ل»: «نَحْوُ قَوْلِكَ».
 (٦) في «أ» و«ن» و«ي»، وعند الكفيري (ق ١٣٠ ب) زيادة: «وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ»، وفي «خ» وعند الأزهري في إعرابه (ق ٢٦ ب): «وَخَاتَمٌ فَضَّةٌ»، وفي طبعة الحلبي (ص ٣٠٠): وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قائمة الموضوعات

٥	تصدير بقلم د. محمد حسان الطيان
٩	مقدمة
١١	أولاً: ترجمة الإمام ابن آجروم
١١	اسمه وكنيته ونسبه ونسبته
١٣	مولده
١٣	شيوخه وتلاميذه
١٤	مكائنه وثناء العلماء عليه
١٤	مصنفاته
١٥	وفاته
١٦	ثانياً: التعريف بالمقدمة الآجرومية
١٦	اسم الكتاب
١٦	مكانة المقدمة وثناء العلماء عليها
١٨	موضوعاتها ومباحثها
١٩	منهج مؤلفها
١٩	طبعتها
٢١	عناية العلماء بها
٢١	الشروح
٢٣	كتب إعراب ألفاظها
٢٤	المنظومات
٢٦	ثالثاً: وصف النسخ المعتمدة في التحقيق
٣٣	نص المقدمة الآجرومية
٤١	تعريف الكلام وأقسامه

٤٣	باب الإعراب
٤٧	باب معرفة علامات الإعراب
٥٧	باب الأفعال
٦١	باب مرفوعات الأسماء
٦٤	الفاعل
٦٦	المفعول الذي لم يسم فاعله
٦٨	المبتدأ والخبر
٧٠	العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر
٧٣	النعته
٧٥	العطف
٧٦	التوكيد
٧٨	البدل
٧٩	باب منصوبات الأسماء
٨٣	المفعول به
٨٥	المصدر
٨٧	ظرف الزمان وظرف المكان
٨٨	الحال
٨٩	التمييز
٩٠	الاستثناء
٩٢	لا النافية للجنس
٩٤	المنادى
٩٥	المفعول من أجله
٩٦	المفعول معه
٩٩	باب مخفوضات الأسماء
١٠١	فهرس الموضوعات

